

**THE BOOK WAS
DRENCHED**

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_190370

UNIVERSAL
LIBRARY

الواسطه

بين المخلق والمحق

(ويله)

رفع الملام

عن الائمة الاعلام

كلاهما

لشيخ الاسلام تقى الدين

الامام أبى العباس احمد بن تيمية

« المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية »

{ طبع بمطبعة الآداب والمؤيد بمصر سنة ١٣١٨ هجرية }

الواسطة

بين المخلوق والمحق

(ويليه)

رفع الملام

عن الائمة الاعلام

كلامها

لشيخ الاسلام تقى الدين

الامام أبى العباس احمد بن تيمية

« المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية »

{ طبع بمطبعة الآداب والمؤيد بمصر سنة ١٣١٨ هجرية }

ترجمته

الامام أبي العباس أحمد بن تيمية الحنبلي رحمه الله مخصصة من كتاب (جلاء
العينين . في محاكمة الاحدين) للعلامة خير الدين الشهير بابن الآولسى . ومن كتاب
« القول الجلى » في ترجمة الشيخ تقي الدين ابن تيمية الحنبلى « للعلامة المحدث السيد
صفي الدين الحنفى البخارى . وما ذكره العلامة الشيخ أبو بكر بن محمد المكي الحنبلى السلفى
فى الكتاب الاول مانصه .

هو شيخ الاسلام . وحافظ الانام المجتهد فى الاحكام . تقي الدين أبو العباس
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم بن الحضر بن
محمد بن تيمية الحرانى الحنبلى . وفى تاريخ أربل أن جده سئل عن اسم تيمية فأجاب
أن جده حج وكانت امرأته حاملا فلما كان بتياء بلدة قرب تبوك رأى جارية
حسنة الوجه قد خرجت من خباء فلما رجع وجد امرأته قد وضعت جارية
فلما رفعوها اليه قال ياتيمية ياتيمية يعنى أنها تشبه التي رآها بتياء فسمى بها اه
وقد ولد بجران يوم الاثنين عاشر ربيع الاول سنة احدى وستين وثمانئة وقدم
به والده وباخويه عند استيلاء التتار على البلاد الى دمشق سنة سبع وستين
وثمانئة فاخذ الفقه والاصول عن والده وسمع عن خلق كثيرين منهم الشيخ
شمس الدين والشيخ زين الدين بن المنجا والمجد بن عساكر وقرأ العربية على
ابن عبد القوي ثم أخذ كتاب سيبويه فتأمله وفهمه وعنى بالحديث وسمع
الكتب الستة والمسندمرات وأقبل على تفسير القرآن الكريم فبرز فيه وأحكم
أصول الفقه والفرائض والحساب والجبر والمقابلة وغير ذلك من سائر العلوم
ونظر فى الكلام والفلسفة وبرز فى ذلك على أهله ورد على رؤسائهم وأكابرهم

ومهر في هذه الفضائل وتأهل للفتوي والتدريس وله دون العشرين سنة
وتضلع في علم الحديث وحفظه حتي قالوا ان كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فهو ليس
بحديث وأمد الله تعالى بكثرة الكتب وسرعة الحفظ وقوة الادراك والفهم
وابطى النسيان حتي قال غير واحد انه لم يكن يحفظ شيئاً فينساه . والف في
أغلب العلوم التأليفات المعيدة . وصنف التصانيف المفيدة . في التفسير والفقه
والاصول والحديث والكلام والردود على الفرق الضالة والمبتدعة وله الفتاوي
المفصلة . وحل المسائل المعضلة

ومن تصانيفه التي تبلغ ثلاثمائة تصنيف (تعارض العقل والنقل) أربع
مجلدات . والجواب الصحيح رداً على النصارى أربع مجلدات . وشرح عقيدة
الاصفهانى مجلد . والرد على الفلاسفة أربع مجلدات . وكتاب اثبات المعاد
والرد على ابن سينا . وكتاب ثبوت النبوات عقلاً ونقلاً والمعجزات والكرامات
وكتاب اثبات الصفات مجلد . وكتاب العرش . وكتاب « رفع الملام عن الأئمة
الاعلام » وكتاب الرد على الامامية رداً على ابن المطهر الحلي في مجلدين كبيرين .
وكتاب الرد على القدريّة وكتاب الرد على الاتحادية والحلولية . وكتاب في فضائل
أبي بكر وعمر رضي الله عنهما على غيرهما . وكتاب تفضيل الأئمة الاربعة . وكتاب شرح
العمدة في الفقه أربع مجلدات . وكتاب الدرّة المضيئة . في فتاوي ابن تيمية . وكتاب
المناسك الكبير والصغير . والصارم المسلول . على من سب الرسول وكتاب
في الطلاق . وكتاب في خلق الافعال . والرسالة البغدادية وكتاب التحفة
العراقية . وكتاب اصلاح الراعى والرعية . وكتاب في الرد على تأسيس التقديس
للرازي في سبع مجلدات : وكتاب في الرد على المنطق . وكتاب الفرقان .
وكتاب منهاج السنة النبوية . وكتاب الاستقامة في مجلدين وغير ذلك .

قال الذهبي «وما أبعد أن تصانيفه الي الان تبلغ خمسمائة مجلد وترجمه في معجم شيوخه بترجمة طويلة منها قوله . شيخنا وشيخ الاسلام وفريد المصر علما ومعرفة وشجاعة وذكاء وتنوير الهيا وكرما ونصحا للأمة وأمرأ بالمعروف ونهيا عن المنكر سمع الحديث وأكثربنفسه من طلبه وكتابته وخرج ونظر في الرجال والطبقات وحصل ما لم يحصله غيره وبرع في تفسير القرآن وغاص في دقائق معانيه بطبع سيال . وخاطر وقادالى مواضع الاشكال مبال . واستنبط منه أشياء لم يسبق اليها وبرع في الحديث وحفظه فقل من يحفظ ما يحفظه من الحديث مع شدة استحضاره له وقت الدليل وفاق الناس في معرفة الفقه واختلاف المذاهب وفتاوى الصحابة والتابعين واتقن العربية أصولا وفروعا ونظر في العقليات وعرف أفعال المتكلمين ورد عليهم ونبه على خطيئهم وحذر منهم ونصر السنة بأوضح حجج وأبهر براهين . وأوذى في ذات الله تعالى من المخالفين . وأخيف في نصر السنة المحفوظة حتي أعلى الله تعالى مناره وجمع قلوب أهل التقوي على محبته والدعاء له وكبت أعداءه وهدى به رجالا كثيرة من أهل الملل والنحل وجبل قلوب الملوك والأمراء على الانقياد له غالبا وعلى طاعته وأحياه الشام بل الاسلام بعد أن كاد ينثلم خصوصافي كائنة التتار وهو أكبر من أن ينبه على سيرته مثلي فلو حلفت بين الركن والمقام أنى مارأيت بعينى مثله وأنه مارأي مثل نفسه لما حنثت» انتهى

وقال الحافظ ابن كثير . وفي رجب سنة سبعمائة وأربع راح الشيخ تقي الدين بن تيمية الي مسجد النارج وأمر أصحابه وتلامذته بقطع صخرة كانت هناك بنهر قلو ط تزار وينذر لها فقطعها وأراح المسلمين منها ومن الشرك بها فأزال عن المسلمين شبهة كان شرها عظيما وبهذا وأمثاله أبرزواله العداوة

وكذلك بكلامه في ابن عربي وأتباعه فحسد وعودي ومع هذا لا تأخذه في الله لومة لائم ولم يبال بمن عاداه ولم يصلوا اليه بمكروه وأكثر ما نالوا منه الحبس مع أنه لم ينقطع في بحث لا بمصر ولا بالشام ولم توجه لهم عليه ما يشين وإنما اخذوه وحبسوه بالخاء كما سيأتي اه قيل ومن جملة أسباب حبسه خوفهم انه ربما يدعى ويطلب الامارة فلقى اعداؤه عليه طريقا من ذلك فحسنوا الامراء حبسه لسد تلك المسالك

وقال ابن الوردي في تاريخه وقد عاصره وراه «وكان له خبرة تامة بالرجال وجرحهم وتعليقهم وطبقاتهم ومعرفة بفنون الحديث مع حفظه لمتونه الذي انفرد به وهو عجيب في استحضاره واستخراج الحجج منه واليه المنتهى في عزوه الى الكتب الستة والمسند بحيث يصدق عليه أن يقال كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث ولكن الاحاطة لله تعالى غير انه يعترف فيه من بحر وغيره من الائمة يغترفون من السواقي وأما التفسير فسلم اليه . وكان يكتب في اليوم واللييلة من التفسير أو من الفقه أو من الاصلين أو من الرد على الفلاسفة نحو ما من أربعة كراريس . وله التأليف العظيمة في كثير من العلوم وما يبعد أن تأليفه تبلغ خمسمائة مجلد وله الباع الطويل في معرفة مذاهب الصحابة والتابعين قل أن يتكلم في مسألة الا ويذكر فيها مذاهب الاربعة . وقد خالف الاربعة في مسائل معروفة وصنف فيها واحتج لها بالكتاب والسنة وبقي سنين يفتي بما قام الدليل عنده ولقد نصر السنة المحضة والطريقة السلفية وكان دائم الابتغال كثير الاستعانة قووي التوكل ثابت الجاش له أو راد وأذكار يدعيها لا يداهن ولا يحابي محبوبا عند العلماء والصلحاء والامراء والتجار والكبراء وصار بينه وبين بعض معاصريه وقعات مصرية وشامية لبعض

مسائل أفتى فيها بما قامت عنده الأدلة الشرعية واجتمع بالسلطان محمود غازان السفاك المغتال وتكلم معه بكلام خشن ولم يهبه وطلب منه الدعاء فرفع يديه ودعا دعاء منصف أكثره عليه وغازان يؤمن على دعائه انتهى ملخصاً وأطال في ترجمته

ونقل في الشذرات عن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد وقد سئل عن الشيخ بن تيمية بعد اجتماعه به كيف رأيته قال رأيته رجلاً سائر العلوم بين عينيه يأخذ ما شاء منها ويترك ما شاء ففيل له فلم لا تتناظران قال لانه يحب الكلام وأحب السكوت

وقال ابن مفلح في طبقاته. كتب العلامة تقي الدين السبكي الى الحافظ الذهبي في أمر الشيخ تقي الدين بن تيمية مانصه . فالمملوك يتحقق قدره وزخارة بحره وتوسعته في العلوم الشرعية والعقلية وفرط ذكائه واجتهاده وأنه بلغ في ذلك كل المبلغ الذي يتجاوز الوصف. والمملوك يقول ذلك دائماً وقدره في نفسي اكبر من ذلك وأجل مع ما جمعه الله تعالى له من الزهادة والورع والديانة ونصرة الحق والقيام فيه لا لغرض سواء وجريه على سنن السلف وأخذه من ذلك بالماخذ الا وفي وغرابة مثله في هذا الزمان بل في ازمان اه وقد ترجمته علماء المذاهب المعاصرون له وغيرهم بتراجم مفصلة وأشوا عليه بالثناء الحسن وذكروا له كرامات عديدة ومواظبة على الطاعات والعبادات وتجنباً عن البدع وشدة اتباع للسنن وطريق السلف الصالح وأنه لم يتزوج حتى مات

وكان أبيض اللون أسود الرأس واللحية قليل الشيب شعره الى شحمتي أذنيه عيناها لسانان ناطقان ربعة من الرجال بعيد ما بين المنكبين جهوري الصوت

وقد ذكر نبذة من اختياراته العلامة ابن رجب المتوفى سنة سبعمائة وخمس وتسعين في طبقاته وفصل أيضاً سيرته وأحواله والثناء عليه

وقد توفي سنة سبعمائة وثمان وعشرين سحر ليلة الاثنين عاشر ذي القعدة الحرام في السجن فاخرج الى جامع دمشق فصلوا عليه فكان يوماً مشهوداً لم يمهّد في دمشق مثله وبكى الناس بكاءً شديداً وتبركوا بماء غسله واشتد الزحام على نعشه ودفن بمقابر الصوفية بعد أن صلوا عليه مراراً وحزر من حضر جنازته من الرجال بمائتي ألف ومن النساء بخمسة عشر ألفاً وختمت له ختمات كثيرة ورثي بقصائد بليغة منها قصيدة الشيخ عمر بن الوردي وهي

عنا في عرضه قوم سلاط	لهم من نثر جوهره التقاط
تقى الدين أحمد خير حبر	خروق المعضلات به تخاط
توفى وهو محبوب فريد	وليس له الى الدنيا انبساط
ولو حضروه حين قضى لألفوا	ملائكة النعيم به أحاطوا
قضي نجبا وليس له قرين	ولا لنظيره ألف القماط
قضى في علمه أضحى فريدا	وحلّ المشكلات به يناط
وكان الى التقي يدعو البرايا	وينهي فرقة فسقوا ولاطوا
وكان الجن تفرق من سطا	بوعظ للقلوب هو السياط
فيالله ما قد ضم لحد	ويا لله ما غطى البلاط
هم حسدوه لما لم ينالوا	مناقبه فقد مكروا وشاطوا
وكانوا عن طرائقه كسالي	ولكن في أذاه لهم نشاط
وحبس الدر في الاصداف نخر	وعند الشيخ في السجن اغتباط
بال الهاشمي له اقتداء	فقد ذاقوا المنون ولم يواطوا

بنو تيمية كانوا فبانوا نجوم العلم أدركها انهباط
ولكن يا ندامة حابسيه فشك الشرك كان به يماط
ويا فرح اليهود بما فعلتم فان الضد يعجبه الخباط
ألم يك فيكم رجل رشيد يري سجن الامام فيستشاط
امام لا ولاية كان يرجو ولا وقف عليه ولا رباط
ولا جاراكم في كسب مال ولم يعهد له بكم اختلاط
ققيم سجنتموه وغطتموه أما لجزا أذيته اشتراط
وسجن الشيخ لا يرضاه مثلي فقيه لقدر مثلكم انحطاط
أما والله لو لا كنتم سرى وخوف الشر لانحل الرباط
وكنت أقول ما عندي ولكن باهل العلم ما حسن اشتطاط
فما أحد الى الانصاف يدعو وكل في هـواه له انخراط
سيظهر قصدكم يا حابسيه وننبئكم اذا نصب الصراط
فها هو مات عنكم واسترحتم فعاطوا ما أردتم أن تعاطوا
وحلوا واعقدوا من غير رد عليكم وانطوي ذاك البساط

وفي الكتاب الثاني بعد ذكر نسبه ما نصه « ولد رحمه الله تعالى في عاشر ربيع الاول سنة احدى وستين وستمائة وقرأ القرآن والفقه وناظر واستدل وهو دون البلوغ وبرع في التفسير وأفتي ودرس وله نحو العشرين وصنف التصانيف وصار من اكابر العلماء في حياة شيوخه . له المصنفات الكبار التي سارت بها الركبان ولعل تصانيفه في هذا الوقت تكون أربعة آلاف كراسة واكثر وفسر كتاب الله تعالى مدة سنين . وكان يتوقد ذكاء وسمع من الحديث اكثره . وشيوخه اكثر من مائتي شيخ ومعرفة بالتفسير اليها المنتهي وحفظ

الحديث ورجاله وصحته وسقمه فما يلحق فيه . وأما نقله للفقهاء ومذاهب الصحابة والتابعين فضلاً عن المذاهب الأربعة فليس له فيه نظير . وأما معرفته بالمثل والنحل فلا أعلم له فيها نظيراً ويدرى جملة صالحة من اللغة العربية وعربيته قوية جداً وأما معرفته بالتفسير والتاريخ فعجب عجيب اهـ ملخصاً من كلام شيخ الإسلام أبي عبد الله الذهبي فيما نقله عنه الحافظ الكبير ابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي

وفيه أيضاً نقلاً عن قاضي القضاة عبد الله التهفني الحنفي . ان الشيخ تقي الدين بن تيمية كان على ما نقل الينا من الذين عاشروه وما اطلعنا عليه من كلام تلميذه ابن قيم الجوزية الذي سارت تصانيفه في الآفاق عالماً معتنياً مقلداً من الدنيا معرضاً عنها متمكناً من إقامة الأدلة على الخصوم وحافظاً للسنة عارفاً بطرقها عارفاً بالاصليين أصول الدين وأصول الفقه قادراً على الاستنباط في تخريج المعاني لا تأخذه في الله لومة لائم على أهل البدع المجسمة والحلولية والمعتزلة والروافض وغيرهم قال فن كان متصفاً بهذه الاوصاف كيف لا يلقب بشيخ الإسلام بأي معنى أريد منه . قال وإنما قام عليه بعض العلماء في مسائل الزيادة والطلاق وقضية من قام عليه مشهودة والمسألتان المذكورتان ليستا من أصول الأديان وإنما هما من فروع الشريعة التي أجمع العلماء على أن المخطيء فيها مجتهداً يثاب لا يكفر ولا يفسق الى آخر ما قال .

وقال شيخ الإسلام العيني الحنفي . وما هم أي المنكرون على ابن تيمية رحمه الله إلا صلح بلقع سلقع والمكفر منهم صلعة بن قلمعة . وهيان بن بيان . وهي بن بي . وضل بن ضل . وضلال بن التلال .

ومن الشائع المستفيض أن الشيخ الإمام العالم العلامة تقي الدين بن تيمية

من شم عمرانين الافاضل ومن جم براهيم الاماثل. قال وهو الذاب عن الدين . طعن الزنادقة والملحدين . والنافذ للمرويات عن النبي سيد المرسلين . وللمأثورات عن الصحابة والتابعين . فمن قال انه كافر فهو كافر حقيقة . ومن نسبته الى الزندقة فهو زنديق . وكيف ذلك وقد سارت تصانيفه الى الآفاق وليس فيها شيء يدل على الزيغ والشقاق ولكن بحثه فيما صدر عنه في مسائلتي الزيارة والطلاق . عن الاجتهاد سائغ بالاتفاق . والمجتهد في الحالين ماجور ومثاب . وليس فيه شيء مما يذم أو يعاب . قال ولا ريب انه كان شيخا لجماعة من علماء الاسلام . ولتلامذة من فقهاء الانام . فاذا كان كذلك كيف لا يطاق عليه شيخ الاسلام . لان من كان شيخا للمسلمين يكون شيخا للاسلام اه

وقال الثالث مانصه . انه مما شاع وذاع . وملا الاسماع والبقاع . حال هذا المؤلف الامام شيخ الاسلام . ومن كان له طول باع . وسعة اطلاع . عرف حقيقة الحال . وما كل ما يعلم يقال . وقد جرت عادة الله فيمن أراد أن يجعل له لسان صدق في الآخرين . أن يمنحه بشيء من كلام الحاسدين . وكان هذا المؤلف شيخ الاسلام كثيرا ما ينشد شعرا

لو لم تكن لي في القلوب مهابة لم يطعن الاعداء فيّ ويقدحوا
كاليث لما هيب خط له الزبي وعوت لهيبته السكالب النبح
يرمونني شزر الميون لانني غلست في طلب العلاء وصبحوا
ولو أمكنت الفرصة لامليت جزأ في فهرست أسماء من ترجمه ومن
نافع عنه ومن مدحه ومن آخرهم السيوطي والسخاوي والعلامة الشيخ منلا
على القاري الحنفي رد على شيخه ابن حجر المكي في شرح الشماثل وقال فيه
«ومن طالع شرح منازل السائر تنبئ له أنها أي ابن تيمية وتلميذه ابن القيم

كانا من اكابر اهل السنة والجماعة ومن أولياء هذه الامة « وكذلك رد عليه العلامة الشبرا ملسي الشافعي في حاشيته على الفتاوى الحديثة وكذلك الشيخ ابراهيم الكوراني المدني والشيخ سليمان الكردي المدني الشافعي . ولقد أجاد العلامة صفي الدين البخاري الحنفي نزيل نابلس تلميذ العلامة السيد محمد مرتضى الزبيدي في كتابه « القول الجلي » في ترجمة ابن تيمية الحنبلي » . ولقد أجاد العلامة محمد التافلاني مفتي الحنفية بالقدس في تقريره عليه قال فيه . وقد أثنى عليه جمهور معاصريه . وجمهور من تأخر عنه وكانوا خير ناصريه . وهم ثقات صيارفة حفاظ . عريفهم في النقد دونه عريف عكاظ . وطمن فيه بعض معاصريه بسبب أمور أشاعها لحظ نفسه . أو لاجل المعاصرة التي لا ينجو من سمها الا من قد كمل في قدسه . خلف من بمدهم مقلدهم في الطعن فتجاوز فيه الحد . ورماه بعتائم موجبة للتميز والحد . وقرظ عليه أيضا العلامة الشيخ عبد الرحمن الشافعي الدمشقي الشير بالكزبري شيخ شايخنا ولسنا نذكر كلام مثل الذهبي والبرزالي والمزي وابن كثير لانه يكفي تلقيهم عنه مدحا ولقد أنصف الشيخ ابن الوردي حيث قال في كتاب « خبر المبتدا » عند ذكر رحلته الى دمشق . وتركت التمسب والحمية . وحضرت مجالس ابن تيمية فاذا هو بيت القصيدة . وأول الحريدة . علماء زمانه فلك هو قطبه . وجسم هو قلبه . يزيد عليهم زيادة الشمس على البدر . والبحر على القطر . بحثت يوما بين يديه فاصبت المعني فقبل عيني وكناني فقلت .

ان ابن تيمية في * كل العلوم أوحد * أحيت دين أحمد * وشرعه يا أحمد
وقد ترجم له في تاريخه ورنائه بالقصيدة الطائية التي جرت مجرى المثل
قال العلامة ابن شاكر في فوات الوفيات مانصه . قرأت بخط الشيخ

كمال الدين أيضا يعنى ابن الزملى كانى على كتاب « رفع الملام » عن الائمة
الاعلام . « تأليف الشيخ الامام العالم العلامة الاوحد الحافظ المجتهد الزاهد العابد
القدمو امام الائمة . قدوة الامة . علامة العلماء . وارث الانبياء . آخر المجتهدين .
أوحد علماء الدين . بركة الاسلام . حجة الاعلام . برهان المتكلمين . قامع
المبتدعين . محيي السنة . ومن عظمت به لله علينا المنة . وقامت به على أعدائه
الحجة . واستبانت بركته وهديه المحجة . تقى الدين أبى العباس أحمد بن عبد
الحليم بن عبد السلام بن تيمية أعلى الله مناره . وشيد به من الدين أركانه
ماذا يقول الواصفون له وصفاته جلت عن الحصر
هو حجة لله قاهرة هو بيننا أعجوبة الدهر
هو آية في الخلق ظاهرة أنوارها أربت على الفجر
وقد أشار الى ذلك أيضا العلامة الحافظ محمود العيني في تقريره على
الرد الوافر وقال فيه أيضا كجرائته وذكره في القول الجلى مانصه بمد كلام بليغ
وقد سارت تصانيفه الى الآفاق . وليس فيها شيء مما يدل على الزيف
والشقاق . ولم يكن بحثه فيما صدر عنه في مسائل الزيارة والطلاق . الا عن
اجتهاد سائق بالاتفاق . والمجتهد فى الحالين مأجور ومثاب . وليس فيه شيء مما
يلام أو يباب . اه وقد أطال هذا الحافظ العيني في ترجمته في تاريخه وكذلك
العلامة الصفدي في تاريخه المسمى « بعنوان النصر . فى أعيان العصر » وراثه
بقصيدة مطلعها .

ان ابن تيمية لما قفى ضاق باهل العلم رحب الفضا
وكذلك العلامة امام البلاغة أحمد بن فضل الله العمري أطال في ترجمته في
تاريخه « مسالك الابصار . فى ممالك الامصار » بعبارات بارعة وراثه بقصيدة

فأثقة مطلعها

أهكذا بالدجاجي يحجب القمر ويحبس النوء حتى يذهب المطر
وكذا العلامة ابن حجر المسقلاني في « الدرر الكامنة » في أهل المائة
الثامنة »

وليعلم أن الحنابلة كلهم متفقون على محبة هذا الشيخ وله معظمون .
وهم لله بذلك يدينون المتقدمون منهم والمتأخرون . وإذا أطلقوا شيخ الاسلام
فياهم يعنون . وبثقل اختياراته يعتنون . حتى قال صاحب الاقتناع في خطبته
ما نصه . ومرادى بالشيخ شيخ الاسلام بحر العلوم أحمد بن تيمية اه وهذا
آخر الاصحاب الشيخ محمد بن حميد الشريقي مفتي الحنابلة بمكة المشرفة غفر
الله لنا وله . ولا زالت الرحمة عليه نازله . قد كتب شيئا كثيرا بخطه في مناقب
هذا الشيخ الامام . ورسم بان يجعله جامعا مانعا في ذلك المرام . فلقد تيسمت
الحنابلة بموته . وفقئت عين الادب بفوته . وقد آلت الحنابلة في ذلك قديما
وحدثنا . فمنهم تلميذ المؤلف شيخ الاسلام الحافظ ابن عبد الهادي صاحب
المحرر له « العقود الدرية » في نحو خمسة عشر كراسا . والشيخ مرعي صاحب
الغاية والدليل له « الكواكب السنية » اه باختصار





الواسطـة

بين الخلق والحق

لشيخ الاسلام تقي الدين أبي العباس

أحمد بن تيمية

رحمه الله تعالى

{ طبع بمطبعة الآداب بمصر سنة ١٣١٨ }

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿مسئلة﴾ في رجلين تناظرا فقال أحدهما لا بد لنا من واسطة بيننا وبين الله فانا لا نقدر أن نصل اليه بغير ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين. ان أراد بذلك انه لا بد من واسطة تبلفنا أمر الله فهذا حق فان الخلق لا يعلمون ما يحبه الله ويرضاه وما أمر به وما نهى عنه وما أعد له لاوليائه من كرامته وما وعد به أعداءه من عذابه ولا يعرفون ما يستحقه الله تعالى من أسمائه الحسني وصفاته العليا التي تعجز العقول عن معرفتها وأمثال ذلك الأبالرسل الذين أرسلهم الله الى عباده

فالؤمنون بالرسول المتبعون لهم هم المهتدون الذين يقربهم لديه زانف ويرفع درجاتهم ويكرمهم في الدنيا والآخرة

وأما المخالفون للرسول فانهم ملعونون وهم عن ربهم ضالون محجوبون قال تعالى «يا بني آدم إنا ياآينكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون»

وقال تعالى «فاما ياآينكم مني هدي فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشةً ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى»

قال ابن عباس تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة
وقال تعالى عن أهل النار « كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنها ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلال كبير »

وقال تعالى « وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها وقال لهم خزنها ألم يأتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا بلى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين »
وقال تعالى « وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين فمن آمن وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والذين كذبوا بآياتنا يسهم العذاب بما كانوا يفسقون »

وقال تعالى « أنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وإسحاق وعيسى وأيوب ويونس وهرون وسليمان وآتينا داود زبوراً ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل ورسلاً لم نقصصهم عليك وكلم الله موسى تكليماً رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » ومثل هذا في القرآن كثير
وهذا مما أجمع عليه جميع أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى فانهم يثبتون الوسائط بين الله وبين عباده وهم الرسل الذين بلغوا عن الله أمره وخبره

قال تعالى « الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس » . ومن أنكر هذه الوسائط فهو كافر باجماع أهل الملل

والسور التي أنزلها الله بمكة مثل الانعام والاعراف وذوات «الر» و «حم»
و «طس» ونحو ذلك هي متضمنة لاصول الدين كالإيمان بالله ورسله واليوم الآخر
وقد قص الله قصص الكفار الذين كذبوا الرسل وكيف أهلكهم ونصر
رسله والذين آمنوا

قال تعالى « ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان
جندنا لهم الغالبون »

وقال « انا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد »
فهذه الوسائط تطاع وتبغ ويقتدى بها كما قال تعالى « وما أرسلنا من
رسول الا ليطاع باذن الله »

وقال تعالى « من يطع الرسول فقد أطاع الله » وقال تعالى « قل ان كنتم
تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله »

وقال « فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه
أولئك هم المفلحون »

وقال تعالى « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله
واليوم الآخر وذكر الله كثيراً »

وان أراد بالواسطة انه لا بد من واسطة في جلب المنافع ودفع المضار مثل
أن يكون واسطة في رزق العباد ونصرهم وهداهم يسألونه ذلك ويرجون اليه
فيه فهذا من أعظم الشرك الذي كفر الله به المشركين حيث اتخذوا من دون
الله أولياء وشفعاء يحتجبون بهم المنافع ويحتجبون المضار لكن الشفاعة لمن
يأذن الله له فيها حتي قال الله « الذي خلق السموات والارض وما بينهما في ستة
أيام ثم استوى على العرش مالكم من دونه من ولي ولا شفيع أفلا تتذكرون »

وقال تعالى « وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا الي ربهم ليس لهم من دونه وليٌ ولا شفيع »

وقال « قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون الي ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا »

وقال « قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وما لهم فيها من شرك وما له منهم من ظهير ولا تنفع الشفاعة عنده الا لمن أذن له »

وقالت طائفة من السلف كان أقوام يدعون المسيح والوزير والملائكة فبين الله لهم أن الملائكة والانبياء لا يملكون كشف الضر عنهم ولا تحويلا وانهم يتقربون الي الله ويرجون رحمته ويخافون عذابه

وقال تعالى « ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيا أمركم بالكفر بعد اذ أنتم مسلمون »

فبين سبحانه أن اتخاذ الملائكة والنبيين أربابا كفر فن جعل الملائكة والانبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات فهو كافر باجماع المسلمين

وقد قال تعالى « وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشتمون إلا لمن

ارتضي وهم من خشيته مشفقون ومن يقل منهم اب اله من دونه فذلك
نجزيه جهنم كذلك نجزي الظالمين »

وقال تعالى « لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون
ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعاً »

وقال تعالى « وقالوا اتخذ الرحمن ولداً لقد جئتم شيأً اداً تكاد السموات
تتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هداً أن دعوا للرحمن ولداً وما ينبني
للرحمن أن يتخذ ولداً إن كل من في السموات والارض الا آتي الرحمن عبداً
لقد أحصاهم وعدّهم عدداً واكلهم آتية يوم القيامة فردا »

وقال تعالى « ولعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون
هو لاء شفعاؤنا عند الله قل أننبؤن الله بما لا يعلم في السموات ولا في الارض
سبحانه وتعالى عما يشركون »

وقال تعالى « وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيأً الا من بعد
أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى »

وقال تعالى « من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه »

وقال تعالى « وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وإن يردك
بخير فلا راد لفضله »

وقال تعالى « ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك
فلا مرسل له من بعده »

وقال تعالى « قل أفرايتم ماتدعون من دون الله إن أرادني الله بضر هل
هن كاشفات ضرّه أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته قل حسبي الله
عليه يتوكل المتوكلون » ومثل هذا كثير في القرآن * ومن سوى الانبياء من

• مشايخ العلم والدين فمن أثبتهم وسائط بين الرسول وأمتهم يبلغونهم ويعلمونهم
ويؤدبونهم ويقتدون بهم فقد أصاب في ذلك

وهؤلاء إذا اجتمعوا فاجتمعهم حجة قاطعة لا يجتمعون على ضلالة وإن تنازعوا
في شيء رددوه إلى الله والرسول إذا الواحد منهم ليس بمعصوم على الإطلاق بل
كل أحد من الناس يؤخذ من كلامه ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم
(وقد قال) النبي صلى الله عليه وسلم للملأ ورثة الأنبياء • فإن الأنبياء لم يورثوا
ديناراً ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر .

وان أثبتهم وسائط بين الله وبين خلقه كالحجاب الذي بين الملك ورعيته
بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه . فالله إنما يهدي عباده ويرزقهم
بتوسطهم . فالخلق يسألونهم وهم يسألون الله كما أن الوسائط عند الملوك
يسألون الملوك الحوائج للناس لقربهم منهم والناس يسألونهم أدبا منهم أن
يباشروا سؤال الملك أو لأن طلبهم من الوسائط انفع لهم من طلبهم من الملك
لكونهم أقرب إلى الملك من الطالب للحوائج فمن أثبتهم وسائط على هذا
الوجه فهو كافر مشرك يجب أن يستتاب فإن تاب ولا قتل وهؤلاء مشبهون
لله شبهوا المخلوق بالخالق وجعلوا لله أندادا

وفي القرآن من الرد على هؤلاء ما لم تتسع له هذه الفتوى فإن الوسائط
التي بين الملوك وبين الناس يكونون على أحد وجوه ثلاثة .

إما لأخبارهم من أحوال الناس بما لا يعرفونه . ومن قال إن الله لا يعلم
أحوال عباده حتى يخبره بتلك بعض الملائكة أو الأنبياء أو غيرهم فهو كافر
بل هو سبحانه يعلم السر وأخفى لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء
وهو السميع البصير

يسمع ضجيج الاصوات باختلاف اللغات على تفنن الحاجات. لا يشغله
سمع عن سمع ولا تغلظه المسائل ولا يتبرم بالحاح الملحين
الوجه الثاني ان يكون الملك عاجزا عن تدبير رعيته ودفع اعدائه الا
باعوان يعينونه فلا بد له من أنصار واعوان لذلك وعجزه والله سبحانه ليس
له ظهير ولا ولي من الذل قال تعالى « قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله
لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وما لهم فيهما من شرك
وما له منهم من ظهير »

وقال تعالى « وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك
ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبيرا »

وكل ما في الوجود من الاسباب فهو خالقه وربّه ومليكه فهو الغنى عن
كل ماسواه وكل ماسواه فقير اليه بخلاف الملوك المحتاجين الى ظهرائهم وهم
في الحقيقة شركاؤهم في الملك والله تعالى ليس له شريك في الملك بل لا اله
الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

والوجه الثالث ان يكون الملك ليس مريدا لنفع رعيته والاحسان
اليهم ورحمتهم الا بمحرك يحركه من خارج فاذا خاطب الملك من ينصحه
ويمظمه أو من يدل عليه بحيث يكون يرجوه ويخافه تحركت ارادة الملك
وهمته في قضاء حوائج رعيته إما لما حصل في قلبه من كلام الناصح الواعظ المشير
وإما لما يحصل من الرغبة أو الرهبة من كلام المدل عليه . والله تعالى هو رب
كل شيء ومليكه وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها . وكل الاشياء انما
تكون بمشيئته فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وهو اذا أجري نفع العباد
بعضهم على بعض فجعل هذا يحسن الى هذا ويدعو له ويشفع فيه ونحو ذلك

فهو الذي خلق ذلك كله . وهو الذي خلق في قلب هذا المحسن الداعي الشافع من ارادة الاحسان والدعاء والشفاعة

ولا يجوز ان يكون في الوجود من يكرهه على خلاف مراده أو يعلمه ما لم يكن يعلم أو من يرجوه الرب ويخافه . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولن أحدكم اللهم اغفر لي ان شئت اللهم ارحمني ان شئت ولكن ليحزم المسئلة فانه لا مكره له

والشفعاء الذين يشفعون عنده لا يشفعون الا باذنه كما قال « من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه »

وقال تعالى « ولا يشفعون الا لمن ارتضى » وقد قال تعالى « فل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير ولا تنفع الشفاعة عنده الا لمن أذن له » فبين أن كل من دعى من دونه ليس له ملك ولا شرك في الملك ولا هو ظهير وأن شفاعتهم لا تنفع الا لمن أذن له

وهذا بخلاف الملوك فان الشافع عندهم قد يكون له ملك وقد يكون شريكا لهم في الملك وقد يكون مظاهرا لهم معاونا لهم على ملكهم وهؤلاء يشفعون عند الملوك بغير اذن الملوك هم وغيرهم والملك يقبل شفاعتهم تارة بحاجته اليهم وتارة لحوف منهم وتارة لجزاء احسانهم اليه ومكافأتهم ولا انعامهم عليه حتي انه يقبل شفاعة ولده وزوجته لذلك فانه محتاج الى الزوجة والى الولد حتي لو أعرض عنه ولده وزوجته لتضرر بذلك ويقبل شفاعة مملوكه فاذا لم يقبل شفاعته يخاف ان لا يطيعه أو ان يسمي في ضرره وشفاعة العباد بعضهم عند بعض كلها من هذا الجنس فلا يقبل أحد شفاعة أحد الا لرغبة

أو رهبة . والله تعالى لا يرجو أحدا ولا يخافه ولا يحتاج الى أحد بل هو الذي قال تعالى «ألا ان لله من في السموات ومن في الارض وما يتبع الذين يدعون من الله شركاء ان يتبعون الا الظن وان هم إلا يخرضون» الى قوله « قالوا اتخذ الله ولداً سبحانه هو الغنى له ما في السموات وما في الارض » والمشركون يتخذون شفعاء من جنس ما يعبدونه من الشفاعة . قال تعالى « ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الارض سبحانه وتعالى عما يشركون » . وقال تعالى « فلو لا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة بل ضلوا عنهم وذلك افكهم وما كانوا يفترون »

واخبر عن المشركين انهم قالوا « مانعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى » وقال تعالى « ولا يأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا يأمركم بالكفر بعد اذ أنتم مسلمون »

وقال تعالى « قل ادعوا الذين زعمتم من دونه لا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا »

فاخبر ان ما يدعي من دونه لا يملك كشف ضر ولا تحويله وانهم يرجون رحمته ويخافون عذابه ويتقربون اليه فهو سبحانه قد نفي ما بين الملائكة والانبياء الا من الشفاعة باذنه والشفاعة هي الدعاء ولا ريب ان دعاء الخلق بعضهم لبعض نافع والله قد أمر بذلك

لكن الداعي الشافع ليس له ان يدعو ويشفع الا باذن الله له في ذلك فلا يشفع شفاعة نهي عنها كالشفاعة للمشركين والدعاء لهم بالمغفرة

قال تعالى « ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربي من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم وما كان استغفار إبراهيم لأبيه الا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه » وقال تعالى في حق المنافقين « سواء عليهم أاستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم »

وقد ثبت في الصحيح ان الله نهى نبيه عن الاستغفار للمشركين والمنافقين وأخبر انه لا يغفر لهم كما في قوله « ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » وقوله « ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون »

وقد قال تعالى « ادعوا ربكم تضرعاً وخفية انه لا يحب المعتدين » في الدعاء ومن الاعتداء في الدعاء ان يسأل العبد ما لم يكن الرب ليفعله مثل ان يسأله منازل الانبياء وليس منهم أو المغفرة للمشركين ونحو ذلك أو يسأله ما فيه معصية لله كاعتائه على الكفر والفسوق والمصيان

فالشفيع الذي اذن الله له في الشفاعة شفاعته في الدعاء الذي ليس فيه عدوان ولو سأل أحدهم دعاء لا يصلح له لا يقر عليه فانهم معصومون ان يقرؤا على ذلك . كما قال نوح « ان ابني من أهلي وان وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين » قال تعالى « يانوح انه ليس من أهلِكَ انه عمل غير صالح فلا تسألن ما ليس لك به علم اني اعظك ان تكون من الجاهلين قال رب اني أعوذ بك أن أسألك ما ليس لي به علم والا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين » وكل داع شافع دعا الله سبحانه وتعالى وشفع فلا يكون دعاؤه وشفاعته

الابقضاء الله وقدره ومشئته وهو الذي يحجب الدعاء ويقبل الشفاعة
فهو الذي خلق السبب والمسبب. والدعاء من جملة الاسباب التي قدرها
الله سبحانه وتعالى

واذا كان كذلك فالالتفات الى الاسباب شرك في التوحيد. ومحو الاسباب
ان تكون اسباباً نقص في العقل. والاعراض عن الاسباب بالكلية قدح
في الشرع بل العبد يجب ان يكون توكله ودعاؤه وسؤاله ورغبته الى الله
سبحانه وتعالى والله يقدر له من الاسباب من دعاء الخلق وغيرهم ما شاء والدعاء
مشروع ان يدعو الاعلى الادنى والادنى الاعلى

فطلب الشفاعة والدعاء من الانبياء كما كان المسلمون يستشفعون بالنبي
صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء ويطلبون منه الدعاء

بل وكذلك بعده استسقى عمر والمسلمون بالعباس عمه والباس يطلبون
الشفاعة يوم القيامة من الانبياء ومحمد صلى الله عليه وسلم وهو سيد الشفعاء
وله شفاعات يختص بها ومع هذا فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من
صلى على مرة صلى الله عليه عشر آثم سلوا الله لي الوسيلة فانها درجة في الجنة
لا تنبغي الا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون ذلك العبد فن سأل الله لي
الوسيلة حلت عليه شفاعة يوم القيامة

وقد قال لعمر لما أراد أن يعتمر وودعه يأخى لا تنسني من دعائك
فالنبي صلى الله عليه وسلم قد طلب من أمته أن يدعوا له ولا يكن ليس
ذلك من باب سؤالهم بل أمره بذلك لهم كأمره لهم بسائر الطاعات التي
يثابون عليها مع انه صلى الله عليه وسلم له مثل أجورهم في كل ما يعملونه

فانه قد صح عنه أنه قال من دعا الي هدي كان له من الاجر مثل
أجور من اتبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً. ومن دعا الى ضلالة كان
عليه من الوزر مثل أوزار من اتبعه من غير أن ينقص من أوزارهم شيئاً. وهو
داعي الامة الي كل هدي فله مثل أجورهم في كل ما تبعوه فيه

وكذلك اذا صلوا عليه فان الله يصلي على أحدهم عشر آوله مثل أجورهم
مع ما يستجيبه من دعائهم له فذلك الدعاء قد اعطاهم الله أجرهم عليه وصار
ما حصل له به من النفع نعمة من الله عليه

وقد ثبت عنه في الصحيح انه قال ما من رجل يدعو لاخيه بظهر الغيب
بدعوة الا وكل الله به مَلَكَ كُلِّ دَعَا لَاحِيَةٍ بدعوة قال الملك الموكل به آمين
ولك مثل ذلك

وفي حديث آخر أسرع الدعاء دعوة غائب لغائب فالدعاء للغير ينتفع به
الداعي والمدعول له وان كان الداعي دون المدعول له فدعاء المؤمن لاخيه ينتفع
به الداعي والمدعول له

فمن قال لغيره ادع لي وقصد انتفاعهما جميعاً بذلك كان هو وأخوه
متعاونين على البر والتقوى فهو نبيه المسؤول وأشار عليه بما ينفعهما
والمسؤول فعل ما ينفعهما بمنزلة من يأمر غيره ببر وتقوى فيثاب المأمور
على فعله والآمر أيضاً يثاب مثل ثوابه لكونه دعا اليه لاسيما ومن الادعية
ما يؤمر بها الابد كما قال تعالى «واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات» فأمره
بالاستغفار ثم قال «ولو انهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر
لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً»

فذكر سبحانه استغفارهم واستغفار الرسول لهم اذ ذاك مما أمر الله به

الرسول حيث أمره أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات
ولم يأمر الله مخلوقاً أن يسأل مخلوقاً شيئاً لم يأمر الله المخلوق به بل يأمر
الله العبد أمر إيجاب أو استجاب ففعله هو عبادة لله وطاعة وقربة إلى الله
وصلاح لفاعله وحسنة فيه

وإذا فعل ذلك كان أعظم إحسان الله إليه وإنعامه عليه بل أجل نعمة أنعم
الله بها على عباده أن هداهم للإيمان
والإيمان قول وعمل جائز بالطاعة والحسنات

وكما ازداد العبد عملاً للخير ازداد إيمانه هذا هو الانعام الحقيقي المذكور
في قوله « صراط الذين أنعمت عليهم » وفي قوله « ومن يطع الله والرسول فأولئك
مع الذين أنعم الله عليهم »

بل نعم الدنيا بدون الدين هل هي من نعمه أم لا فيه قولان مشهوران
للعلماء من أصحابنا وغيرهم والتحقيق أنها نعمة من وجه وان لم تكن نعمة
تامة من وجه

وأما الانعام بالدين الذي ينبغي طلبه فهو ما أمر الله به من واجب ومستحب
فهو الخير الذي ينبغي طلبه باتفاق المسلمين وهو النعمة الحقيقية عند أهل السنة إذ
عندهم أن الله هو الذي أنعم بفعل الخير

والقدرة عندهم إنما أنعم بالقدرة عليه الصالحة للضدين فقط
والمقصود هنا أن الله لم يأمر مخلوقاً أن يسأل مخلوقاً إلا ما كان مصلحة
لذلك المخلوق إما واجب أو مستحب فانه سبحانه لا يطلب من العبد إلا ذلك
فكيف يأمر غيره أن يطلب منه غير ذلك بل قد حرم على العبد أن يسأل
العبد ماله إلا عند الضرورة

وان كان قصده مصلحة الأمور أو مصلحته ومصلحة الأمور فهذا يثاب
على ذلك وان كان قصده حصول مطلوبه من غير قصد منه لانتفاع الأمور
فهذا من نفسه اتى

ومثل هذا السؤال لا يامر الله به قط بل قد نهي عنه اذ هذا سؤال
محض للمخلوق من غير قصده لنفسه ولا لمصلحته

والله يامرنا أن نعبد ونرغب اليه ويامرنا ان نحسن الى عباد
وهذا لم يقصد لاهذا ولا لهذا فلم يقصد الرغبة الى الله ودعاءه وهو
الصلاة ولا قصد الاحسان الى الخلق الذي هو الزكاة وان كان العبد قد لا يثم
بمثل هذا السؤال لكن فرق ما بين ما يؤمر به العبد وما يؤذن له فيه

ألا ترى انه قال فى حديث السبعين الفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب
انهم لا يسترقون . وان كان الاسترقاء جائزا وهذا قد بسطناه فى غير
هذا الموضع

والمقصود هنا أن من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه كالوسائط التي
تكون بين الملوك والرعية فهو مشرك بل هذا دين المشركين عبادة الاوثان
كانوا يقولون انها تماثيل الانبياء والصالحين وانها وسائل يتقربون بها الى الله
وهو من الشرك الذي أنكره الله على النصاري حيث قال « اتخذوا أجبارهم
ورهبانهم أربابا بمن دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها
واحد الااله الا هو سبحانه عما يشركون »

وقال تعالى « واذا سألك عبادي عنى فانى قريب أجيب دعوة الداعى اذا
دعان فليستجيبوا الى وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون » أى فليستجيبوا الى اذا دعوتهم

بالامر والنهي وليؤمنوا بي أن أجيئ دعاءهم لي بالمسئلة والتضرع

وقال تعالى «فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب»

وقال تعالى «واذا مسكم الضر فى البحر ضل من تدعون الا اياه»

وقال تعالى «أمن يجيب المضطر اذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء

الارض»

وقال تعالى «يسأله من فى السموات والارض كل يوم هو فى شأن»

وقد بين الله هذا التوحيد فى كتابه وحسم مواد الاشراك به حتى

لا يخاف أحد غير الله ولا يرجا سواه ولا يتوكل الا عليه

وقال تعالى «فلا تخشوا الناس وخشون ولا تشتروا بآياتى ثمنا قليلا» انما

ذلكم الشيطان يخوف أولياءه» أى يخوفكم أولياءه فلا تخافوهم وخافون ان

كنتم مؤمنين»

وقال تعالى «ألم تر الى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلوة

وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم يخشون الناس خشية الله

أو أشد خشية»

وقال تعالى «انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلوة

وآتى الزكاة ولم يخش الا الله»

وقال تعالى «ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون»

فبين أن الطاعة لله ورسوله

وأما الخشية فله وحده. وقال تعالى «ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله

وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله»

ونظيره قوله تعالى «الذين قال لهم الناس ان الناس قد جموا لكم فاخشوهم

فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل
وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحقق هذا التوحيد لامته ويحسم عنهم
مواد الشرك اذ هذا تحقيق قولنا لا اله الا الله فان الاله هو الذي تالهه القلوب
لكمال المحبة والتعظيم والاجلال والاكرام والرجاء والخوف حتى قال لهم
لا تقولوا ماشاء الله وشاء محمد ولكن قولوا ماشاء الله ثم شاء محمد
وقال له رجل ماشاء الله وشئت فقال اجعلتنى لله ندا قل ماشاء وحده
وقال من كان حائفا فليحلف بالله أو ليصمت وقال من حلف بغير الله
فقد أشرك

وقال لابن عباس اذا سألت فاسئل الله واذا استعنت فاستعن بالله جف
القلم بما انت لاق فلو جهدت الخليفة على أن تنفعك لم تنفعك الا بشيء كتبه
الله لك ولو جهدت أن تضرك لم تضرك الا بشيء كتبه الله عليك
وقال أيضا لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم وانما أنا عبد
فقولوا عبد الله ورسوله

وقال اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد
وقال لا تتخذوا قبري عيدا وصلوا علي فان صلاتكم تبلغني حيث ما كنتم
وقال في مرضه لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد
يحذر ما صنعوا

قالت عائشة ولولا ذلك لابرز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجدا
وهذا باب واسع ومع علم المؤمن ان الله رب كل شيء، وهليمكه فانه لا ينكر
ما خلقه الله من الاسباب كما جعل المطر سببا لانبات النبات

قال الله تعالى « وما أنزل الله من السماء من ماء فأحى به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة » وكما جعل الشمس والقمر سبباً لما يخلقه بهما وكما جعل الشفاعة والدعاء سبباً لما يقضيه بذلك مثل صلاة المسلمين على جنازة الميت فإن ذلك من الأسباب التي يرحمها الله بها ويثيب عليها المصلين عليه
 لسكن ينبغي أن يعرف في الباب ثلاثة أمور

أحدها أن السبب المعين لا يستقل بالمطلوب بل لابد معه من أسباب آخر ومع هذا فلها موانع فإن لم يكمل الله الأسباب ويدفع الموانع لم يحصل المقصود وهو سبحانه ما شاء كان ولم يشأ الناس وما شاء الناس لا يكون إلا أن يشاء الله

الثاني أن لا يجوز أن يعتقد أن الشيء سبب إلا بعلم فمن أثبت شيئاً سبباً بلا علم أو يخالف الشرع كان مبطلاً مثل من يظن أن النذر سبب في دفع البلاء وحصول النعماء

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهي عن النذر وقال أنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل

الثالث أن الأعمال الدينية لا يجوز أن يتخذ منها شيء سبباً إلا أن تكون مشروعة فإن العبادات مبناهما على التوقيف فلا يجوز للإنسان أن يشرك بالله فيدعو غيره وإن ظن أن ذلك سبب في حصول بعض أغراضه ولذلك لا يعبد الله بالبدع المخالفة للشرعية وإن ظن ذلك فإن الشياطين قد تعين الإنسان على بعض مقاصده إذا أشرك

وقد يحصل بالكفر والفسوق والعصيان بعض أغراض الإنسان فلا يحل له ذلك إذ المفسدة الحاصلة بذلك أعظم من المصلحة الحاصلة به إذا رجع

صلي الله عليه وسلم بعث بتحصيل المصالح وتكميلها . وتمطيل المفاسد وتقليلها . فما
أمر الله به ففصلحته راجحة وما نهى عنه فففسدته راجحة . وهذه الجمل لها
بسط لا تحتمله هذه الورقة والله أعلم

والحمد لله وحده وصلي الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما
وحسبنا الله ونعم الوكيل



رفع الملام

عن الأئمة الاعلام

لشيخ الاسلام تقي الدين

الامام

أبي العباس احمد

ابن تيمية

« المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية »

{ طبع بمطبعة الآداب بمصر سنة ١٣١٨ }
٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام القدوة العالم العامل. الحبر الكامل. العلامة الاوحد الحافظ الزاهد العابد الورع الرباني المقدوف في قلبه النور الالهي والعلوم الرفيعة. والفنون البديعة الآخذ بازمة الشريعة. الناكص عن الآراء المزلّة والاهواء المضلّة. المقتفي لآثار السلف علما وعملا مقتدى الفرق. مجتهد العصر أُوحد الدهر. تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية ادام الله بركته ورفع في الدنيا والآخرة محله ودرجته

الحمد لله على الآنة. وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له في أرضه وسمائه. وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وخاتم انبيائه. صلى الله عليه وعلى آله واصحابه صلاة دائمة الى يوم لقائه. وسلم تسليما

« وبعد » فيجب على المسلمين بعد موالاة الله ورسوله موالاة المؤمنين كما نطق به القرآن خصوصا العلماء الذين هم ورثة الانبياء الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم يهتدي بهم في ظلمات البر والبحر وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرائتهم اذ كل أمة قبل مبعث محمد صلى الله عليه وسلم فملأوها شرارها الا المسلمين فان علماءهم خيارهم فانهم خلفاء الرسول في أمته. والمحيون لما مات من سنته. بهم قام الكتاب وبه قاموا وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا. وليعلم انه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الامة قبولا عاما يتعمد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سنته دقيق ولا جليل

فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول وعلى أن كل أحد من الناس
يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولكن إذا وجد
لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من مذر في تركه. وجميع
الاعذار ثلاثة أصناف. أحدها عدم اعتقاده أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله
والثاني عدم اعتقاده إرادة تلك المسئلة بذلك القول. الثالث اعتقاده أن ذلك
الحكم منسوخ

وهذه الأصناف الثلاثة تنفرع إلى أسباب متعددة. السبب الأول أن
لا يكون الحديث قد بلغه. ومن لم يبلغه الحديث لم يكلف أن يكون عالماً
بموجبه وإذا لم يكن قد بلغه وقد قال في تلك القضية بموجب ظاهراً
أو حديث آخر أو بموجب قياس أو بموجب استصحاب فقد يوافق ذلك الحديث
ويخالفه أخرى. وهذا السبب هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف
مخالفاً لبعض الأحاديث فإن الاحاطة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم تكن لأحد من الأمة وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدث أو يفتي أو
يقضي أو يفعل الشيء فيسمعه أو يراه من يكون حاضراً ويبلغه أولئك أو
بعضهم لمن يبلغونه فينتهي علم ذلك إلى من شاء الله من العلماء من الصحابة
والتابعين ومن بعدهم ثم في مجلس آخر قد يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل
شيئاً ويشهده بعض من كان غائباً عن ذلك المجلس ويبلغونه لمن أمكنهم فيكون
عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء وإنما
يتفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم بكثرة العلم أو جودته

وأما احاطة واحد بجميع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا لا يمكن
ادعاؤه قط واعتبر ذلك بالخلفاء الراشدين الذين هم أعلم الأمة بأمر رسول الله

صلى الله عليه وسلم وسنته وأحواله خصوصاً الصديق رضى الله عنه الذى لم يكن يفارقة حضراً ولا سفراً بل كان يكون معه فى غالب الاوقات حتى انه يسمر عنده بالليل فى أمور المسلمين وكذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه فانه صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يقول دخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر ثم مع ذلك لما سئل أبو بكر رضى الله عنه عن ميراث الجدة قال مالك فى كتاب الله من شئ وما علمت لك فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من شئ ولكن أسأل الناس فسألهم فقام المغيرة بن شعبه ومحمد بن مسلمة فشهدا ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس وقد بلغ هذه السنة عمران بن حصين أيضاً وليس هؤلاء الثلاثة مثل أبى بكر وغيره من الخلفاء ثم قد اختلفوا بعلم هذه السنة التي قد اتفقت الامة على العمل بها. وكذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم يكن يعلم سنة الاستئذان حتى أخبره بها أبو موسى واستشهد بالانصار وعمر أعلم ممن حدثه بهذه السنة. ولم يكن عمر أيضاً يعلم ان المرأة تراث من دية زوجها بل يرى ان الدية للعاقلة حتى كتب اليه الضحاك بن سفيان وهو أمير لرسول الله صلى الله عليه وسلم على بعض البوادي يخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث امرأة أشيم الضباني من دية زوجها فترك رأيه لذلك وقال لو لم نسمع بهذا لقضينا بخلافه. ولم يكن يعلم حكم المجوس فى الجزية حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سنوا بهم سنة أهل الكتاب

ولما قدم سرغ وبلغه ان الطاعون بالشام استشار المهاجرين الاولين الذين معه ثم الانصار ثم مسلمة الفتح فأشار كل عليه بما رأى ولم يخبره أحد بسنة حتى قدم عبد الرحمن بن عوف فأخبره بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الطاعون

وانه قال اذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه واذا سمعتم به بارض فلا تقده واعليه. وتذاكر هو وابن عباس أمر الذي يشك في صلاته فلم يكن قد بلغته السنة في ذلك حتى قال عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يطرح الشك ويبني على ما استيقن. وكان مرة في السفر فهاجت ريح فجعل يقول من يحدثنا عن الريح قال أبو هريرة فبلغني وأنا في أخريات الناس فثثت راحلتي حتى أدركته فحدثته بما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم عند هبوب الريح

فهذه مواضع لم يكن يعلمها حتى بلغه اياها من ليس مثله ومواضع أخر لم يبلغه ما فيها من السنة فقضى فيها أو أفتي فيها بغير ذلك مثل ما قضى في دية الاصابع أنها مختلفة بحسب منافعها وقد كان عند أبي موسى وابن عباس وهما دونه بكثير في العلم علم بان النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه وهذه سواء يعني الابهام والخنصر فبلغت هذه السنة لما وية رضى الله عنه في امارته فقضى بها ولم يجد المسلمون بداء من اتباع ذلك ولم يكن عيباً في عمر رضى الله عنه حيث لم يبلغه الحديث. وكذلك كان ينهى المحرم عن التطيب قبل الاحرام وقبل الافاضة الى مكة بعد رمي جرة العقبة هو وابنه عبد الله رضى الله عنهما وغيرهما من أهل الفضل ولم يبلغهم حديث عائشة رضى الله عنها طببت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه قبل ان يحرم ولحله قبل ان يطوف. وكان يأمر لابس الحنف ان يمسح عليه الي ان يخلعه من غير توقيت واتبه على ذلك طائفة من السلف ولم تبلغهم أحاديث التوقيت التي صحت عند بعض من ليس مثلهم في العلم وقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة صحيحة. وكذلك عثمان رضى الله عنه لم يكن عنده علم بان المتوفى عنها زوجها تهتد في بيت الموت حتى حدثته القرية بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري بقضيتها لما توفى زوجها وان

النبي صلى الله عليه وسلم قال لها امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله فاخذ به عثمان. واهدى له مرة صيد كان قد صيد لاجله فهم بما كلفه حتى أخبره على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رد لما اهدى له وكذلك على رضى الله عنه قال كنت اذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا نفعتني الله بما شاء ان ينفعني منه واذا حدثني غيره استحلقتة فاذا حلف لى صدقته وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر وذكر حديث صلاة التوبة المشهور

وأفتي هو وابن عباس وغيرهما بان المتوفى عنها اذا كانت حاملا تعتد أبعاد الاجلبن ولم يكن قد بلغتهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبعة الاسابيع حيث افتاها النبي صلى الله عليه وسلم بان عدتها وضع حملها وأفتي هو وزيد وابن عمر وغيرهم بان المفوضة اذا مات عنها زوجها فلا مهر لها ولم تكن بلغتهم سنة رسول صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق وهذا باب واسع يبلغ المنقول منه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عدداً كثيراً جداً وأما المنقول منه عن غيرهم فلا يمكن الا حاطة به فانه الوفاء فهو لا. كانوا أعلم الامة وافقهها واتقاهوا وفضلها فمن بعدهم انقص خفاء بعض السنة عليه أولى فلا يحتاج الى بيان. فمن اعتقد ان كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الائمة أو اماما معيناً فهو مخطيء خطأ فاحشاً قبيحاً

ولا يقولن قائل الاحاديث قد دوت وجمعت خفاؤها والحال هذه بعيد لان هذه الدواوين المشهورة في السنن انما جمعت بعد انقراض الائمة المتبوعين ومع هذا فلا يجوز ان يدعي انصار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في دواوين معينة ثم لو فرض انحصار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس كل ما في الكتب يعلمه العالم ولا يكاد ذلك يحصل لاحد بل قد يكون عند الرجل

الدواوين الكثيرة وهو لا يحيط بما فيها بل الذين كانوا قبل جمع هذه الدواوين اعلم بالسنة من المتأخرين بكثير لان كثيرا مما بلغهم وصح عندهم قد لا يبلغنا الا عن مجهول أو باسناد منقطع أو لا يبلغنا بالسكينة فكانت دواوينهم صدورهم التي تحوى أضعاف ما في الدواوين وهذا أمر لا يشك فيه من علم القضية. ولا يقولن قائل من لم يعرف الاحاديث كلها لم يكن مجتهداً لانه ان اشترط في المجتهد علمه بجميع ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم وفعله فيما يتعلق بالاحكام فليس في الامة مجتهد وانما غاية العالم أن يعلم جمهور ذلك وعظمه بحيث لا يخفى عليه الا القليل من التفصيل ثم انه قد يخالف ذلك القليل من التفصيل الذي يبلغه

السبب الثاني أن يكون الحديث قد بلغه لكنه لم يثبت عنده محدثه أو محدث محدثه أو غيره من رجال الاسناد مجهول عنده أو متهم أو سيي والخلف وإما لانه لم يبلغه مسنداً بل منقطعاً أو لم يضبط لفظ الحديث مع أن ذلك الحديث قد رواه الثقات لغيره باسناد متصل بان يكون غيره يعلم من المجهول عنده الثقة أو يكون قد رواه غير أولئك المجروحين عنده أو قد اتصل من غير الجهة المنقطعة وقد ضبط الفاظ الحديث بعض المحدثين الحفاظ أو لتلك الرواية من الشواهد والمتابعات ما يبين صحتها وهذا أيضاً كثير جداً وهو في التابعين وتابعيهم الى الائمة المشهورين من بعدهم أكثر من العصر الاول أو كثير من القسم الاول فان الاحاديث كانت قد انتشرت واشتهرت لكن كانت تبلغ كثيراً من العلماء من طرق ضعيفة وقد بلغت غيرهم من طرق صحيحة غير تلك الطرق فتكون حجة من هذا الوجه مع انها لم تبلغ من خالفها من هذا الوجه ولهذا وجد في كلام غير واحد من الائمة تأليق القول بموجب الحديث على صحته

فيقول قولي في هذه المسئلة كذا وقد روي فيها حديث بكذا فان كان صحيحا فهو قولي
 السبب الثالث اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره مع قطع
 النظر عن طريق آخر سواء كان الصواب معه أو مع غيره أو معهما عند من
 يقول كل مجتهد مصيب. ولذلك أسباب. منها أن يكون المحدث بالحديث يعتقده
 أحدهما ضعيفا ويعتقده الآخر ثقة ومعرفة الرجال علم واسع ثم قد يكون
 المصيب من يعتقده ضعفه لاطلاعه على سبب جرح. وقد يكون الصواب مع
 الآخر لمعرفته أن ذلك السبب غير جرح أما لأن جنسه غير جرح أولانه
 كان له فيه عذر يمنع الجرح وهذا باب واسع وللعلماء بالرجال وأحوالهم في
 ذلك من الاجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم
 ومنها أن لا يعتقد المحدث سمع الحديث ممن حدث عنه وغيره يعتقده أنه
 سمعه لاسباب توجب ذلك معروفة. ومنها أن يكون للمحدث حالان حال
 استقامة وحال اضطراب مثل أن يختلط أو تحرق كتبه فما حدث به في حال
 الاستقامة صحيح وما حدث به في حال الاضطراب ضعيف فلا يدري ذلك
 الحديث من أي النوعين وقد علم غيره أنه مما حدث به في حال الاستقامة
 ومنها أن يكون المحدث قد نسي ذلك الحديث فلم يذكره فيما بعد أو أنكر أن
 يكون حديثه معتقدا أن هذا علة توجب ترك الحديث ويرى غيره أن هذا مما يصح
 الاستدلال به والمسئلة معروفة. ومنها أن كثيرا من الحجازيين يرون أن لا يحتاج
 بحديث عراقي أو شامي أن لم يكن له أصل بالحجاز حين قال قائلهم نزلوا أحاديث
 أهل العراق بمنزلة أحاديث أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم. وقيل
 لآخر سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله حجة قال إن لم
 يكن له أصل بالحجاز فلا. وهذا لا اعتقادهم أن أهل الحجاز ضبطوا السنة فلم

يشذ عنهم منها شيء وان أحاديث العراقيين وقع فيها اضطراب أوجب التوقف فيها وبعض العراقيين يري أن لا يحتج بحديث الشاميين وان كان أكثر الناس علي ترك التضعيف بهذا فتى كان الاسناد جيدا كان الحديث حجة سواء كان الحديث حجازياً أو عراقياً أو شامياً أو غير ذلك. وقد صنف أبو داود السجستاني كتاباً في مفاريد أهل الامصار من السنن يبين ما اختص به أهل كل مصر من الامصار من السنن التي لا توجد مسندة عند غيرهم مثل المدينة ومكة والطائف ودمشق وحمص والكوفة والبصرة وغيرها الى أسباب آخر غير هذه السبب الرابع اشتراطه في خبر الواحد العدل الحافظ شروطاً يخالفه فيها غيره مثل اشتراط بعضهم عرض الحديث على الكتاب والسنة واشتراط بعضهم أن يكون المحدث فقيها اذا خالف قياس الاصول واشتراط بعضهم انتشار الحديث وظهوره اذا كان فيما تم به البلوى الى غير ذلك مما هو معروف في مواضعه

السبب الخامس أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه وهذا يرد في الكتاب والسنة مثل الحديث المشهور عن عمر رضي الله عنه انه سئل عن الرجل يحب في السفر فلا يجد الماء فقال لا يصل حتى يجد الماء فقال له عمار يا أمير المؤمنين أما تذكر اذ كنت أنا وأنت في الابل فاجتبننا وأما أنا فتمرغت كما تمرغ الدابة وأما أنت فلم تصل فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال انما يكفيك هكذا وضرب بيديه الارض فمسح بهما وجهه وكفيه فقال له عمر اتق الله يا عمار فقال ان شئت لم أحدث به فقال بل نوليك من ذلك ما توليت فهذه سنة شهد بها عمر ثم نسيها حتى أفتى بخلافها وذكره عمار فلم يذكر وهو لم يكذب عماراً بل أمره أن يحدث به. وأبلغ من هذا انه خطب الناس

فقال لا يزيد رجل على صداق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبنائه الاردة
فقلت امرأة يا أمير المؤمنين لم تحرمنا شيئاً أعطانا الله إياه ثم قرأت «أو آتيت
أحداهن قنطاراً» فرجع عمر إلى قولها وقد كان حافظاً للآية ولكن نسبها
وكذلك ما روى أن علياً ذكر الزبير يوم الجمل شيئاً عهد بهما رسول الله صلى
الله عليه وسلم فذكره حتى انصرف عن القتال وهذا كثير في السلف والخلف
السبب السادس عدم معرفته بدلالة الحديث تارة لكون اللفظ الذي
في الحديث غريباً عنده مثل لفظ المزابنة والمحاقلة والمخابرة والملازمة والمنازمة
والنمر إلى غير ذلك من الكلمات الغريبة التي قد يختلف العلماء في تفسيرها
وكالحديث المرفوع لا إطلاق ولا اعتاق في اغلاق فأنهم قد فسروا الاغلاق
بالاكراه ومن يخلفه لا يعرف هذا التفسير. وتارة لكون معناه في لغته وعرفه
غير معناه في لغة النبي صلى الله عليه وسلم وهو يحمله على ما يفهمه في لغته بناء
على أن الأصل بقاء اللفظ كما سمع بعضهم آثاراً في الرخصة في التبييض فظنوه
بعض أنواع المسكر لأنه لغتهم وإنما هو ما يند لتحلية الماء قبل أن يشرب
فانه جاء مفسراً في أحاديث كثيرة صحيحة وسموا اللفظ الخمر في الكتاب
والسنة فاعتقدوه عصير العنب المشتد خاصة بناء على أنه كذلك في اللغة وإن
كان قد جاء من الأحاديث أحاديث صحيحة تبين أن الخمر اسم لكل شراب
مسكر. وتارة لكون اللفظ مشتركاً أو مجملاً أو متردداً بين حقيقة ومجاز فيحمله
على الأقرب عنده وإن كان المراد هو الآخر كما حمل جماعة من الصحابة في
أول الأمر الحيط الأبيض والحيط الأسود على الحبيل وكما حمل آخرون قوله
فامسحوا بوجوهكم وأيديكم على اليد إلى الأبط. وتارة لكون الدلالة من
النص خفية فإن جهات دلالات الأقوال متسعة جداً تناوت الناس في إدراكها

وفهم وجوه الكلام بحسب منح الحق سبحانه ومواهبه ثم قد يعرفها الرجل من حيث العموم ولا يتفطن لكون هذا المعنى داخل في ذلك العام ثم قد يتفطن له تارة ثم ينساه بعد ذلك وهذا باب واسع جداً لا يحيط به إلا الله وقد يغلط الرجل فينتهم من الكلام ما لا تحتمله اللغة العربية التي بعث الرسول صلى الله عليه وسلم بها

السبب السابع اعتقاده أن لا دلالة في الحديث والفرق بين هذا وبين الذي قبله أن الأول لم يعرف جهة الدلالة والثاني عرف جهة الدلالة لكن اعتقد أنها ليست دلالة صحيحة بأن يكون له من الأصول ما يرد تلك الدلالة سواء كانت في نفس الأمر صواباً أو خطأً مثل أن يمتد أن العام المخصوص ليس بحجة وأن المفهوم ليس بحجة وأن العموم الوارد على سبب مقصور على سببه أو أن الأمر المجرد لا يقتضي الوجوب أو لا يقتضي الفوراً أن المعرفة باللام لا عموم له أو أن الأفعال المنفية لا تنفي ذواتها ولا جميع أحكامها أو أن المقتضى لا عموم له فلا يدعى العموم في المضمرات والمعاني إلى غير ذلك مما يتسع القول فيه فإن شطر أصول الفقه تدخل مسائل الخلاف منه في هذا القسم وأن كانت الأصول المجردة لم تحط بجميع الدلالات المختلف فيها وتدخل فيه أفراد اجناس الدلالات هل هي من ذلك الجنس أم لا مثل أن يعتقد أن هذا اللفظ المعين مجمل بأن يكون مشتركاً لا دلالة تعين أحد معنياه أو غير ذلك

السبب الثامن اعتقاده أن تلك الدلالة قد عارضها ما دل على أنها ليست مرادة مثل معارضة العام بخاص أو المطلق بمقيد أو الأمر المطلق بما ينفي الوجوب أو الحقيقة بما يدل على المجاز إلى أنواع المعارضات وهو باب واسع أيضاً فإن تعارض دلالات الأقوال وترجيح بعضها على بعض بحر خضم

السبب التاسع اعتقاد ان الحديث معارض بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله ان كان قابلاً للتأويل بما يصلح ان يكون معارضاً بالاتفاق مثل آية أو حديث آخر أو مثل اجماع وهذا نوعان. أحدهما ان يعتقد ان هذا المعارض راجع في الجملة فيتعين أحد الثلاثة من غير واحد منها ونارة يعين أحدها بان يعتقد انه منسوخ أو انه مؤول ثم قد يغلط في النسخ فيعتد المتأخر متقدماً وقد يغلط في التأويل بان يحمل الحديث على ما لا يحتمله لفظه أو هناك ما يدفعه وإذا عارضه من حيث الجملة فقد لا يكون ذلك المعارض دالاً وقد لا يكون الحديث المعارض في قوة الاول اسناداً أو متناً وتجيء هنا الاسباب المتقدمة وغيرها في الحديث الاول والاجماع المدعي في الغالب انما هو عدم العلم بالمخالف وقد وجدنا من أعيان العلماء من صاروا الى القول بأشياء متمسكهم فيها عدم العلم بالمخالف مع ان ظاهر الأدلة عندهم يقتضي خلاف ذلك لكن لا يمكن العالم أن يتبدى بقولا لم يعلم به قائلًا مع علمه بان الناس قد قالوا خلافه حتى ان منهم من يعلق القول فيقول ان كان في المسئلة اجماع فهو أحق ما يتبع والا فالقول عندي كذا وكذا وذلك مثل من يقول لا أعلم أحداً اجاز شهادة العبد وقبولها محفوظ عن علي وأنس وشريح وغيرهم ويقول أجمعوا على ان المعق بعهذه لا يرث وتوريثه محفوظ عن علي وابن مسعود وفيه حديث حسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول آخر لا أعلم أحداً أوجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة واجباها محفوظ. عن أبي جعفر الباقر وذلك ان غاية كثير من العلماء ان يعلم قول أهل العلم الذين أدرتهم في بلاده وأقوال جماعات غيرهم كما تجد كثيراً من المتقدمين لا يعلم الا قول المدنيين والكوفيين وكثيراً من المتأخرين لا يعلم الا قول اثنين أو ثلاثة من الأئمة

المتبوعين وما خرج عن ذلك فانه عنده يخالف الاجماع لانه لا يعلم به قائلًا وما زال يقرع سمعه خلافة فهذا لا يمكنه ان يصير الى حديث يخالف هذا الخوفه ان يكون هذا خلافا للاجماع أو لاعتقاده انه يخالف للاجماع والاجماع أعظم الحجج وهذا عذر كثير من الناس في كثير مما يتركونه وبعضهم معذور فيه حقيقة وبعضهم معذور فيه وليس في الحقيقة بمعذور وكذلك كثير من الاسباب قبله وبعده

السبب العاشر معارضته بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله مما لا يعتقده غيره أو جنسه معارض أو لا يكون في الحقيقة معارضا راجحا كمعارضة كثير من الكوفيين الحديث الصحيح بظاهر القرآن واعتقادهم ان ظاهر القرآن من العموم ونحوه مقدم على نص الحديث ثم قد يعتقد ما ليس بظاهر ظاهراً لما في دلالات القول من الوجود الكثيرة ولهذا ردوا حديث الشاهد واليمين وان كان غيرهم يعلم ان ليس في ظاهر القرآن ما يمنع الحكم بشاهد ويمين ولو كان فيه ذلك فالسنة هي المفسرة للقرآن عندهم وللشافعي في هذه القاعدة كلام معروف ولا حمد فيها رسالته المشورة في الرد على من يزعم الاستغناء بظاهر القرآن عن تفسير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أورد فيها من الدلائل ما يفتيق هذا الموضع عن ذكره ومن ذلك دفع الخبر الذي فيه تخصيص لعموم الكتاب أو تقييد لمطلقة أو فيه زيادة عليه واعتقاد من يقول ذلك ان الزيادة على النص كتقييد المطلق نسخ وان تخصيص العام نسخ ومعارضة طائفة من المدنيين الحديث الصحيح بعمل أهل المدينة بناء على انهم مجمعون على مخالفة الخبر وان اجماعهم حجة مقدمة على الخبر كمخالفة أحاديث خيار المجلس بناء على هذا الاصل وان كان اكثر الناس قد

يثبتون ان المدنيين قد اختلفوا في تلك المسئلة وانهم لو اجمعوا وخالفهم غيرهم
لكانت الحجة في الخبر وكعارضه قوم من البلدين بعض الاحاديث بالقياس
الجللي بناء على ان القواعد السكايه لا تنقض بمثل هذا الخبر الى غير ذلك من
انواع المعارضات سواء كان المعارض مصيباً أو مخطئاً

فهذه الاسباب العشرة ظاهرة وفي كثير من الاحاديث يجوز ان يكون
للعالم حجة في ترك العمل بالحديث لم نطلع نحن عليها فان مدارك العلم واسعة
ولم نطلع نحن على جميع ما في بواطن العلماء والعالم قد يبدي حجته وقد لا يبديها
واذا ابداهما فقد تبلغنا وقد لا تبلغنا واذا بلغتنا فقد ندرك موضع احتجابه وقد
لا ندركه سواء كانت الحجة صواباً في نفس الامر أم لا لكن نحن وان جوزنا
هذا فلا يجوز لنا أن نمدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من
أهل العلم الى قول آخر قاله عالم يجوز ان يكون معه ما يدفع به هذه الحجة
وان كان أعلم اذ تطرق الخطأ الى آراء العلماء اكثر من تطرقه الى الادلة الشرعية
فان الادلة الشرعية حجة الله على جميع عباده بخلاف رأي العالم والدليل الشرعي
يمتنع ان يكون خطأ اذ لم يعارضه دليل آخر ورأى العالم ليس كذلك ولو كان
العمل بهذا التجوز جائزاً لما بقي في ايدينا شيء من الادلة التي يجوز فيها مثل
هذا لكن الغرض انه في نفسه قد يكون معذوراً في تركه له ونحن معذورون
في تركنا لهذا الترك وقد قال سبحانه «تلك أمة قد خلت لها ما كسبت»
الآية وقال سبحانه «فان تنازعتم في شيء فردود الى الله والرسول» وليس
لاحدان يعارض الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بقول أحد من الناس
كما قال ابن عباس رضى الله عنهما لرجل سأله عن مسألة فاجابه فيها بحديث
فقال له قال أبو بكر وعمر فقال ابن عباس يوشك ان تنزل عليكم حجارة

من السماء أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون قال أبو بكر وعمر
 وإذا كان النرك يكون لبعض هذه الأسباب فإذا جاء حديث صحيح فيه تحليل
 أو تحريم أو حكم فلا يجوز أن يعتقد أن الدارك له من العلماء الذين وصفنا
 أسباب تركهم يعاقب لكونه حلل الحرام أو حرم الحلال أو حكم بغير
 ما أنزل الله. وكذلك أن كان في الحديث وعيد على فعل من لعنة أو غضب أو
 عذاب ونحو ذلك فلا يجوز أن يقال أن ذلك العالم الذي أباح هذا أو فعله
 داخل في هذا الوعيد وهذا مما لا نعلم بين الأمة فيه خلافاً لشيء يحكي عن
 بعض معتزلة بغداد مثل المريسى وأضرابه أنهم زعموا أن المخطيء من المجتهدين
 يعاقب على خطئه وهذا لأن لحوق الوعيد لمن فعل المحرم مشروط بعلوه بالتحريم
 أو بتمكنه من العلم بالتحريم فإن من نشأ ببادية أو كان حديث عهد بالسلام
 وفعل شيئاً من المحرمات غير عالم بتحريمها لم يأثم ولم يحد وإن لم يستند في
 استحلاله إلى دليل شرعي فمن لم يبلغه الحديث المحرم واستند في الإباحة إلى
 دليل شرعي أولى أن يكون معذوراً. ولهذا كان هذا مأجوراً محموداً لأجل
 اجتهاده قال الله سبحانه «وداود وسليمان» إلى قوله «وعلماً» فاختص سليمان
 بالفهم وأتي عليهما بالحكم والعلم

وفي الصحيحين عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر
 فتبين أن المجتهد مع خطئه له أجر وذلك لأجل اجتهاده وخطئه منفقور له
 لأن درك الصواب في جميع أعيان الأحكام أما متعذر أو متمسر وقد قال تعالى
 «ما جعل عليكم في الدين من حرج» وقال تعالى «يريد الله بكم اليسر ولا يريد
 بكم العسر» وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأصحابه عام

الخندق لا يصلين أحد العصر الا في بني قريظة فادركتهم صلاة العصر في
 الطريق فقال بعضهم لا نصلي الا في بني قريظة وقال بعضهم لم يرد منا هذا
 فصلوا في الطريق فلم يعب واحدة من الطائفتين فالاولون تمسكوا بعموم
 الخطاب فجعلوا صورة القوات داخلة في العموم والآخرين كان معهم من الدليل
 ما يوجب خروج هذه الصورة عن العموم فان المقصود المبادرة الى القوم وهي
 مسألة اختلف فيها الفقهاء اختلافا مشهورا هل يخص العموم بالقياس ومع هذا
 فالذين صلوا في الطريق كانوا أصوب وكذلك بلال رضي الله عنه لما باع الصاعين
 بالصاع امره النبي صلى الله عليه وسلم برده ولم يرتب على ذلك حكم اكل الربا من
 التفسيق واللعن والتغليظ لعدم علمه كان بالتحريم. وكذلك عدى بن حاتم
 وجماعة من الصحابة لما اعتقدوا أن قوله تعالى «حتى يتبين لكم الخيط الابيض من
 الخيط الاسود» معناه الحبال البيض والسود فكان أحدهم يحمل عقالين أبيض
 وأسود ويأكل حتى يتبين احدهما من الآخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعدى ان
 وسادك اذا اعريض انما هو بياض النهار وسواد الليل فاشار الى عدم فقهه لمعنى
 الكلام ولم يرتب على هذا الفعل ذم من أفطر في رمضان وإن كان من أعظم
 الكبائر بخلاف الذين أفتوا المشجوج في البرد بوجوب الغسل فاعتسل فمات فانه
 قال قتلوه قتلهم الله هلا سألوا اذا لم يعلموا انما شفاء العي السؤال فان هؤلاء
 اخطاوا بغير اجتهاد اذ لم يكونوا من أهل العلم. وكذلك لم يوجب على أسامة بن
 زيد قودا ولا دية ولا كفارة لما قتل الذي قال لا اله الا الله في غزوة الحركات
 فانه كان معتقدا جواز قتله بناء على أن هذا الاسلام ليس بصحيح مع أن قتله
 حرام وعمل بذلك السلف وجمهور الفقهاء في أن ما استباحه أهل البني من دماء
 أهل العدل بتأويل سائق لم يضمن بقود ولا دية ولا كفارة وان كان قتلهم وقتلهم

محرمًا. وهذا الشرط الذي ذكرناه في حقوق الوعيد لا يحتاج أن يذكر في كل خطاب لاستقرار العلم به في القلوب كما أن الوعد على العمل مشروط باخلاص العمل لله وبعدم حبوط العمل بالردة ثم إن هذا الشرط لا يذكر في كل حديث فيه وعد ثم حيث قدر قيام الموجب للوعيد فإن الحكم يتخلف عنه لما منع وموانع لحوق الوعيد متعددة. منها التوبة. ومنها الاستغفار. ومنها الحسنات الماحية للسيئات. ومنها إلاء الدنيا ومصائبها ومنها شفاعة شفيع مطاع. ومنها رحمة أرحم الراحمين فإذا عدت هذه الأسباب كلها ولن تعدم إلا في حق من عتي وتمرد وشرد على الله شراد البعير على أهله فهناك يلحق الوعيد به وذلك أن حقيقة الوعيد بيان أن هذا العمل سبب في هذا العذاب فيستفاد من ذلك تحريم الفعل وقبحه أما أن كل شخص قام به ذلك السبب يجب وقوع ذلك المسبب به فهذا باطل قطعًا لتوقف ذلك المسبب على وجود الشرط وزوال جميع الموانع

وإيضاح هذا أن من ترك العمل بحديث فلا يخلو من ثلاثة أقسام. أما أن يكون تركًا جائزًا باتفاق المسلمين كالترك في حق من لم يبلغه ولا قصر في الطلب مع حاجته إلى التقي أو الحكم كما ذكرناه عن الخلفاء الراشدين وغيرهم فهذا لا يشك مسلم أن صاحبه لا يلحقه من معرة الترك شيء. وأما أن يكون تركًا غير جائز فهذا لا يكاد يصدر من الأئمة إن شاء الله تعالى لكن الذي قد يخاف على بعض العلماء أن يكون الرجل قاصرًا في درك تلك المسئلة فيقول مع عدم أسباب القول وإن كان له فيها نظر واجتهاد أو يقصر في الاستدلال فيقول قبل أن يبلغ النظر نهايته مع كونه متمسكًا بحجة أو يغلب عليه عادة أو غرض يمنعه من استيفاء النظر لينظر فيما يعارض ما عنده وإن كان لم يقل

الا بالاجتهاد والاستدلال فان الحسد الذي يجب أن ينتمي اليه الاجتهاد قد لا ينضبط للمجتهد

ولهذا كان العلماء يخافون مثل هذا خشية ان لا يكون الاجتهاد المعتبر قد وجد في تلك المسئلة المخصوصة فهذه ذنوب لكن لحوق عقوبة الذنب بصاحبه انما تنال لمن لم يتب وقد يحورها الاستغفار والاحسان والبلاء والشفاعة والرحمة ولم يدخل في هذا من يغلبه الهوي ويصرعه حتي ينصر ما يعلم انه باطل أو من يجزم بصواب قول أو خطئه من غير معرفة منه بدلائل ذلك القول نفيا واثباتا فان هذين في النار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم. القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة فاما الذي في الجنة فرجل علم الحق فقضى به وأما اللذان في النار فرجل قضى للناس على جهل ورجل علم الحق وقضى بخلافه والمفتون كذلك لكن لحوق الوعيد للشخص المعين أيضا له موانع كما بيناه فلو فرض وقوع بعض هذا من بعض الاعيان من العلماء المحمودين عند الامة مع ان هذا بعيد أو غير واقع لم يعدم أحدهم أحد هذا لاسباب ولو وقع لم يقدح في امامتهم على الاطلاق فانا لا نعتقد في القوم العصمة بل نجوز عليهم الذنوب ونرجو لهم مع ذلك أعلى الدرجات لما اختصهم الله به من الاعمال الصالحة والاحوال السنية وانهم لم يكونوا مصرين على ذنب وليسوا بأعلى درجة من الصحابة رضى الله عنهم والقول فيهم كذلك فيما اجتهدوا فيه من الفتاوي والقضايا والدماء التي كانت بينهم وغير ذلك ثم انهم مع العلم بان التارك الموصوف معذور بل مأجور لا يمتنعنا ان نتبع الاحاديث الصحيحة التي لانعلم لها معارضا يدفعها وان نعتقد وجوب العمل بها على الامة ووجوب تبليغها وهذا مما لا يختلف العلماء فيه

ثم هي منقسمة الى مادلالته قطعية بان يكون قطعي السند والماتن وهو ما يتقنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله وتيقنا انه اراد به تلك الصورة .
والى مادلالته ظاهرة غير قطعية . فاما الاول فيجب اعتقاد موجهه علما وعملا وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء في الجملة وانما قد يختلفون في بعض الاخبار هل هو قطعي السند أو ليس بقطي وهل هو قطعي الدلالة أو ليس بقطي مثل اختلافهم في خبر الواحد الذي تلقته الامة بالقبول والتصديق أو الذي اتفقت على العمل به فعند عامة الفقهاء واكثر المتكلمين انه يفيد العلم . وذهب طوائف من المتكلمين الى انه لا يفيد ذلك الخبر المروي من عدة جهات يصدق بعضها بعضا من أناس مخصوصين قد تفيد العلم اليقيني لمن كان عالما بتلك الجهات وبحال اولئك الخبرين وبقرائن وضائم تحتمل بالخبر وان كان العلم بذلك الخبر لا يحصل لمن لم يشركه في ذلك

ولهذا كان علماء الحديث الجهابذة فيه المتبحرون في معرفته قد يحصل لهم اليقين التام باخبار وان كان غيرهم من العلماء قد لا يظن صدقها فضلا عن العلم بصدقها . ومبني هذا علي ان الخبر المفيد للعلم يفيد من كثرة الخبرين تارة ومن صفات الخبرين أخرى ومن نفس الاخبار به أخرى ومن نفس ادراك الخبر له أخرى ومن الامر الخبر به أخرى فرب عدد قليل أفاد خبرهم العلم لما هم عليه من الديانة والحفظ الذي يؤمن معه كذبهم أو خطأهم وأضعاف ذلك العدد من غيرهم قد لا يفيد العلم هذا هو الحق الذي لا ريب فيه وهو قول جمهور الفقهاء والمحدثين وطوائف من المتكلمين

وذهب طوائف من المتكلمين وبعض الفقهاء الى ان كل عدد أفاد العلم خبرهم بقضية أفاد خبر مثل ذلك العدد العلم في كل قضية وهذا باطل قطعاً

لكن ليس هذا موضع بيان ذلك فاما تأثير القرائن الخارجة عن
الخبرين في العلم بالخبر فلم نذكره لان تلك القرائن قد تفيد العلم لو تجردت
عن الخبر واذا كانت بنفسها قد تفيد العلم لم تجعل تابعة للخبر على الاطلاق
كما لم يجعل الخبر تابعا لها بل كل منهما طريق الى العلم تارة والى الظن أخرى
وان اتفق اجماع ما يوجب العلم به منهما أو اجتماع موجب العلم من أحدهما
وموجب الظن من الآخر وكل من كان بالاخبار أعلم قد يقطع بصدق أخبار
لا يقطع بصدقها من ليس مثله وتارة يختلفون في كون الدلالة قطعية لاختلفهم
في ان ذلك الحديث هل هو نص أو ظاهر واذا كان ظاهرا فهل فيه ما يفي
الاحتمال المرجوح أولا وهذا أيضا باب واسع فقد يقطع قوم من العلماء
بدلالة أحاديث لا يقطع بها غيرهم إما لعلمهم بان الحديث لا يحتمل الا ذلك
المعنى أو لعلمهم بان المعنى الآخر يمنع حمل الحديث عليه أو لغير ذلك من
الدلة الموجبة للقطع

وأما القسم الثاني وهو الظاهر فهذا يجب العمل به في الاحكام الشرعية
باتفاق العلماء المعبرين فان كان قد تضمن حكما علميا مثل الوعيد ونحوه فقد
اختلفوا فيه

فذهب طوائف من الفقهاء الى ان خبر الواحد العدل اذا تضمن وعيدا أعلى
فعل فانه يجب العمل به في تحريم ذلك الفعل ولا يعمل به في الوعيد الا ان يكون
قطعياً وكذلك لو كان المتن قطعياً لكن الدلالة ظاهرة وعلى هذا حملوا قول عائشة
رضي الله عنها ابغني زيداً انه قد ابطال جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا
ان يتوب قالوا فعائشة ذكرت الوعيد لانها كانت عالمة به ونحن نعمل بخبرها في
التحريم وان كنا لا نقول بهذا الوعيد لان الحديث انما ثبت عندنا بخبر واحد وحجة

هؤلاء ان الوعيد من الامور العلمية فلا تثبت الا بما يفيد العلم وايضاً فان
العمل اذا كان مجتهدا في حكمه لم يلحق فاعله الوعيد فعلى قول هؤلاء يحتج
باحاديث الوعيد في تحريم الافعال مطلقا ولا يثبت بها الوعيد الا ان تكون
الدلالة قطعية. ومثله احتجاج اكثر العلماء بالقراءات التي صحت عن بعض الصحابة
مع كونها ليست في مصحف عثمان رضى الله عنه فانها تضمنت عملا وعلما
وهي خبر واحد صحيح فاحتجوا بها في اثبات العمل ولم يثبتوها قرآنا لانها
من الامور العلمية التي لا تثبت الا بيقين

وزهد الاكثرون من الفقهاء وهو قول عامة السلف الى ان هذه
الاحاديث حجة في جميع ما تضمنته من الوعيد فان اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم والتابعين بعدهم ما زالوا يثبتون بهذه الاحاديث الوعيد كما يثبتون
بها العمل ويصرحون بلحوق الوعيد لذي فيها للفاعل في الجملة وهذا منتشر
عنهم في احاديثهم وفتاويهم وذلك لان الوعيد من جملة الاحكام الشرعية التي
ثبتت بالدلة الظاهرة تارة وبالدلة القطعية أخرى فانه ليس المطلوب اليقين
التمام بالوعيد بل المطلوب الاعتقاد الذي يدخل في اليقين والظن الغالب
كما ان هذا هو المطلوب في الاحكام العملية ولا فرق بين اعتقاد الانسان
ان الله حرم هذا واوعده فاعله بالعقوبة الجملة واعتقاده ان الله حرمه
واوعده عليه بعقوبة معينة من حيث ان كلا منهما إخبار عن الله فكما
جاز الاخبار عنه بالاول بمطلق الدليل فكذلك الاخبار عنه بالثاني بل لو
قال قائل العمل بها في الوعيد أو كد كان صحيحا ولهذا كانوا يسهلون في
أسانيد أحاديث الترغيب والترهيب مالا يسهلون في أسانيد أحاديث الاحكام
لان اعتقاد الوعيد يحمل النفوس على الترك فان كان ذلك الوعيد حقا كان

الانسان قد نجا وان لم يكن الوعيد حقا بل عتوبة الفعل أخف من ذلك الوعيد لم يضر الانسان اذا ترك ذلك الفعل خطاه في اعتقاده زيادة العقوبة لانه ان اعتقد نقص العقوبة فقد يخطيء أيضا وكذلك ان لم يعتد في تلك الزيادة نفيًا ولا إثباتًا فقد يخطيء فهذا الخطاء قد يهون الفعل عنده فيقع فيه فيستحق العقوبة الزائدة ان كانت ثابتة أو يقوم به سبب استحقاق ذلك فاذن الخطأ في الاعتقاد على التقديرين تقدير اعتقاد الوعيد وتقدير عدمه سواء والنجاة من العذاب على تقدير اعتقاد الوعيد أقرب فيكون هذا التقدير أولى وبهذا الدليل رجح عامة العلماء الدليل الحاضر على الدليل المبيح وسلك كثير من الفقهاء طريقة الاحتياط في كثير من الاحكام بناء على هذا وأما الاحتياط في الفعل فكالجمع على حسنه بين العقلاء في الجملة فاذا كان خوفه من الخطأ بنى اعتقاد الوعيد مقابلا لخوفه من الخطأ في عدم هذا الاعتقاد بقى الدليل الموجب لاعتقاده والنجاة الحاصلة في اعتقاده دليلين سالمين عن المعارض وليس لقائل ان يقول عدم الدليل القطعي على الوعيد دليل على عدمه كعدم الخبر المتواتر على القرائن الزائدة على ما في المصحف لان عدم الدليل لا يدل على عدم المدلول عليه ومن قطع بنى شيء من الامور العلمية لعدم الدليل القاطع على وجودها كما هو طريقة طائفة من المتكلمين فهو مخطيء خطأ بينا لكن اذا علمنا أن وجود الشيء مستلزم لوجود الدليل وعلمنا عدم الدليل قطعنا بعدم الشيء المستلزم لان عدم اللازم دليل على عدم الملزوم وقد علمنا ان الدواعي متوفرة على نقل كتاب الله ودينه فانه لا يجوز على الامة كتمان ما يحتاج الى نقله حجة عامة فلما لم ينقل نقلا عاما صلاة سادسة ولا سورة أخرى علمنا يقينا عدم ذلك وباب الوعيد ليس من هذا الباب فانه لا يجب في كل وعيد على

فعل ان ينقل نقلا متواترا كما لا يجب ذلك في حكم ذلك الفعل فثبت ان الاحاديث المتضمنة للوعيد يجب العمل بها في مقتضاها باعتقاد ان فاعل ذلك الفعل متوعد بذلك الوعيد لكن لحوق الوعيد به متوقف على شروط وله موانع وهذه القاعدة تظهر بأمثلة منها انه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه . وصح عنه من غير وجه أنه قال لمن باع صاعين بصاعيدا بيد أوه عين الربا كما قال البر بالبر ربا الآهاوها الحديث وهذا يوجب دخول نوعي الربا ربا الفضل وربا النساء في الحديث ثم ان الذين بلغهم قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الربا في النسبة فاستحلوا بيع الصاعين بالصاعيدا بيد مثل ابن عباس رضى الله عنه وأصحابه أبى الشعثاء وعطاء وطاوس وسعيد بن جبير وعكرمة وغيرهم من أعيان المكيين الذين هم من صفوة الامة علما وعملا لا يحل لمسلم أن يعتقد ان أحدا منهم بعينه أو من قلده بحيث يجوز تقليده تبلغهم لعنة آكل الربا لانهم فعلوا ذلك متأولين تأويلا سائغا في الجملة

وكذلك ما نقل عن طائفة من فضلاء المدنيين من اتیان المحاش مع مارواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من آب امرأة في دبرها فهو كافر بما أنزل على محمد أفستحل مسلم أن يقول ان فلانا وفلانانا كانا كافرين بما أنزل على محمد. وكذلك قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه لعن في الخمر عشرة عاصر الخمر ومعتصرها وشاربها. وثبت عنه من وجوه أنه قال كل شراب أسكر فهو خمر وقال كل مسكر خمر. وخطب عمر رضى الله عنه على منبره صلى الله عليه وسلم فقال بين المهاجرين والانصار الخمر ما خامر العقل وأنزل الله تحريم الخمر وكان سبب نزولها ما كانوا يشربونه في المدينة ولم يكن

لهم شراب الا الفضيخ لم يكن لهم من خمر الاعناب شيء. وقد كان رجال من
أفاضل الامة علما وعملا من الكوفيين يعتقدون أن لآخر الا من العنب
وان ماسوى العنب والتمر لا يحرم من نبيذه الا مقدار مايسكر ويشربون
ما يعتقدون حله فلا يجوز أن يقال ان هؤلاء مندرجون تحت الوعيد لما كان
لهم من العنبر الذى تأولوا به أو لموانع أخر فلا يجوز أن يقال ان الشراب
الذى شربوه ليس من الخمر الملعون شاربها فان سبب القول العام لا بد أن
يكون داخلا فيه ولم يكن بالمدينة خمر من العنب ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم
قد لعن البائع للخمر وقد باع بعض الصحابة خمرأ حتى بلغ عمر فقال قاتل الله
فلانا لم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعن الله اليهود حرمت
عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها ولم يكن يعلم ان بيعها محرم ولم يمنع عمر
رضى الله عنه علمه بدم علمه أن يبين جزاء هذا الذنب ليتناها هو وغيره عنه
بعد بلوغ العلم به وقد لعن العاصر والمعتصر. وكثير من الفقهاء يجوزون للرجل
أن يعصر لغيره عنباً وان علم ان من نيته أن يتخذ خمرأ فهذا نص في لعن
العاصر مع العلم بأن المذخور تخلف الحكم عنه لمانع وكذلك لعن الواصلة
والموصولة في عدة أحاديث صحاح

ثم من الفقهاء من يكرهه فقط وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الذى
يشرب في آنية الفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم ومن الفقهاء من يكرهه
كراهة تزيه

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل
والمقتول في النار يجب العمل به في تحريم قتال المؤمنين بغير حق ثم انا نعلم
ان أهل الجمل وصفين ليسوا في النار لان لهما عذرا وتأويلات القتال وحسنات

منعت المقتضي أن يعمل عمله. وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم رجل على فضل ماء يمنعه ابن السبيل فيقول الله له اليوم أمنعتك فضلي كما منعت فضل مائم تعمل يدك. ورجل بايع اماما لا يبايعه الا لدنيا ان أعطاه رضي وان لم يعطه سخط. ورجل حلف على سلعة بعد العصر كاذبا لقد أعطى بها أكثر مما أعطى فهذا وعيد عظيم لمن منع فضل مائه مع ان طائفة من العلماء يجوزون للرجل أن يمنع فضل مائه فلا يمنعا هذا الخلاف أن نعتقد تحريم هذا محتجين بالحديث ولا يمنعا محيي الحديث أن نعتقد ان المتأول معذور في ذلك لا يلحقه هذا الوعيد

وقال صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له وهو حديث صحيح قد روي عنه من غير وجه وعن أصحابه مع ان طائفة من العلماء صححوا نكاح المحلل مطلقا ومنهم من صححه اذا لم يشترط في العقد ولهم في ذلك أعذار معروفة فان قياس الاصول عند الاول ان النكاح لا يبطل بالشروط كما لا يبطل بجهالة أحد العوضين وقياس الاصول عند الثاني ان العقود المجردة عن شرط مقترن لا تغير أحكام العقود ولم يبلغ هذا الحديث من قال هذا القول. هذا هو الظاهر فان كتبهم المتقدمة لم تتضمنه ولو بلغهم لذكروه آخذين به أو محييين عنه أو بلغهم وتأولوه أو اعتقدوا نسخه أو كان عندهم ما يعارضه فنحن نعلم ان مثل هؤلاء لا يصيبه هذا الوعيد لو انه فعل التحليل معتقدا حله على هذا الوجه ولا يمنعا ذلك أن نعلم ان التحليل سبب لهذا الوعيد وان تخلف في حق بعض الاشخاص لقواد، شرط ووجود مانع

وكذلك استلحاق معاوية رضي الله عنه زياد بن أبيه المولود على فراش الحارث بن كعدة لكون أبي سفيان كان يقول انه من نطفته مع أنه صلى الله

عليه وسلم قد قال من ادعي الى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام
وقال من ادعي الى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا حديث صحيح وقضى أن الولد للفراش
وهو من الاحكام المجمع عليها فنحن نعلم أن من انتسب الى غير الاب الذي هو
صاحب الفراش فهو داخل في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم مع أنه لا يجوز
أن يمين أحد دون الصحابة فضلا عن الصحابة فيقال ان هذا الوعيد
لاحق به لا مكان أنه لم يبلغهم قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الولد للفراش
واعتقدوا أن الولد لمن أحبل أمه واعتقدوا أن اباسفيان هو المحبل لسمية أم
زياد فان هذا الحكم قد يخفى على كثير من الناس لاسيما قبل انتشار السنة
مع أن العادة في الجاهلية كانت هكذا أو لغير ذلك من الموانع المانعة هذا المقتضى
للوعيد أن يعمل عمله من حسنات تمحو السيئات وغير ذلك وهذا باب واسع
فانه يدخل فيه جميع الامور المحرمة بكتاب أو سنة اذا كان بمض الأئمة لم
تبلغهم أدلة التحريم فاستحلوها أو عارض تلك الادلة عندهم أدلة أخرى رأوا
رجحانها عليها مجتهدين في ذلك الترجيح بحسب عقلم وعلمهم فان التحريم
له أحكام من التائيم والذم والعقوبة والفسق وغير ذلك لكن لها شروط وموانع
فقد يكون التحريم ثابتا وهذه الاحكام منتفية لقوات شرطها أو وجود مانع
أو يكون التحريم منتفيا في حق ذلك الشخص مع ثبوته في حق غيره
وانما ردنا الكلام لان للناس في هذه المسئلة قولين. أحدهما هو قول
عامة السلف والفقهاء أن حكم الله واحد وأن من خالفه باجتهاد سائق مخطئ
معذور مأجور فلي هذا يكون ذلك الفعل الذي فعله المتناول بعينه حراما لكن
لا يترتب أثر التحريم عليه لعفو الله عنه فانه لا يكلف نفسا الا وسعها

والثاني انه في حقه ليس بحرام لعدم بلوغ دليل التحريم له وان كان حراما في حق غيره فتكون نفس حركه ذلك الشخص ليست حراما والخلاف متقارب وهو شبيه بالاختلاف في العبارة فهذا هو الذي يمكن أن يقال في أحاديث الوعيد اذا صادفت محل خلاف اذ العلماء مجمعون على الاحتجاج في تحريم الفعل المتوعد عليه سواء كان محل وفاق أو خلاف بل أكثر ما يحتاجون اليه الاستدلال بهاني موارد الخلاف لكن اختلفوا في الاستدلال بها على الوعيد اذا لم تكن قطعية على ما ذكرناه

فان قيل فهل لا قلتم ان أحاديث الوعيد لا تتناول محل الخلاف وانما تتناول محل الوفاق وكل فعل لعن فاعله أو توعد بغضب أو عقاب حمل على فعل اتفق على تحريمه لئلا يدخل بعض المجتهدين في الوعيد اذا فعل ما يعتقد تحميله بل المعتقد أبلغ من الفاعل اذ هو الأمر له بالفعل فيكون قد الحق به وعيد اللعن أو الغضب بطريق الاستلزام

قلنا الجواب من وجوه. أحدها أن نفس التحريم اما ان يكون ثابتا في محل خلاف أو لا يكون فان لم يكن ثابتا في محل خلاف قط لزم أن لا يكون حراما الا ما أجمع على تحريمه فكل ما اختلف في تحريمه يكون حلالا وهذا مخالف لاجماع الامة وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الاسلام وان كان ثابتا ولو في صورة فالمستعمل لذلك الفعل المحرم من المجتهدين اما أن يلحقه ذم من حلل الحرام أو فعله وعقوبته أولا فان قيل انه يلحقه أو قيل انه لا يلحقه فكذلك التحريم الثابت في حديث الوعيد اتفاقا والوعيد الثابت في محل الخلاف على ما ذكرناه من التفصيل بل الوعيد انما جاء على الفاعل وعقوبة محلل الحرام في الاصل أعظم من عقوبة فاعله من غير اعتقاد فاذا جاز ان يكون التحريم

ثابتاً في صورة الخلاف ولا يلحق المحلل المجتهد عقوبة ذلك الاحلال للحرام
 لكونه معذوراً فيه فلا أن لا يلحق الفاعل وعيد ذلك انفعلاً أولى وأحرى وكما
 لم يلزم دخول المجتهد تحت حكم هذا التحريم من الذم والعقاب وغير ذلك لم
 يلزم دخوله تحت حكمه من الوعيد اذ ليس الوعيد الانواعاً من الذم والعقاب
 فان جاز دخوله تحت هذا الجنس فما كان الجواب عن بعض أنواعه كانت
 جواباً عن البعض الآخر ولا يفي الفرق بقلة الذم وكثرته أو شدة العقوبة
 وخفتها فان المحذور في فاعل الذم والعقاب في هذا المقام المحذور في كثيره
 فان المجتهد لا يلحقه قليل ذلك ولا كثيره بل يلحقه ضد ذلك من الاجر
 والثواب

الثاني ان كون حكم الفعل مجمعا عليه أو مختلفاً فيه أمور خارجة عن
 الفعل وصفاته وانما هي أمور اضافية بحسب ما عرض لبعض العلماء من
 عدم العلم واللفظ العام ان أريد به الخاص فلا بد من نصب دليل يدل على
 التخصيص إما مقترن بالخطاب عند من لا يجوز تأخير البيان وإما موسع في
 تأخيره الى حين الحاجة عند الجمهور ولا شك ان المخاطبين بهذا على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا محتاجين الى معرفة حكم الخطاب فلو
 كان المراد باللفظ العام في لعنة آكل الربا والمحلل ونحوها المجمع على تحريمه
 وذلك لا يعلم الا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وتكلم الامة في جميع
 انفراد ذلك العام لكان قد أخرج بيان كلامه الى ان تكلم جميع الامة في جميع
 أفرادها وهذا لا يجوز

الثالث ان هذا الكلام انما خوطبت الامة به لتعرف الحرام فتجتنبه
 ويستندون في اجتماعهم اليه ويحتجون في نزاعهم به فلو كانت الصورة المرادة

هي ما أجمعوا عليه فقط لكان العلم بالمراد موقوفاً على الإجماع فلا يصح الاحتجاج به قبل الإجماع فلا يكون مستنداً للإجماع لأن مستند الإجماع يجب أن يكون متقدماً عليه فيمتنع تأخره عنه فإنه يفضي إلى الدور الباطل فإن أهل الإجماع حينئذ لا يمكنهم الاستدلال بالحديث على صورة حتى يعلموا أنها مرادة ولا يعلمون أنها مرادة حتى يجتمعوا فصار الاستدلال موقوفاً على الإجماع قبله والإجماع موقوفاً على الاستدلال قبله إذا كان الحديث هو مستندهم فيكون الشيء موقوفاً على نفسه فيمتنع وجوده ولا يكون حجة في محل الخلاف لأنه لم يرد وهذا تعطيل للحديث عن الدلالة على الحكم في محل الوفاق والخلاف وذلك مستلزم أن لا يكون شيء من النصوص التي فيها تعليل للفعل أفادنا تحريم ذلك الفعل وهذا باطل قطعاً

الرابع أن هذا يستلزم أن لا يحتج بشيء من هذه الأحاديث إلا بعد العلم بأن الأمة أجمعت على تلك الصورة فاذن الصدر الأول لا يجوز أن يحتجوا بها بل ولا يجوز أن يحتج بها من يسمعونها من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجب على الرجل إذا سمع مثل هذا الحديث ووجد كثيراً من العلماء قد عملوا به ولم يعلم له معارض أن لا يعمل به حتى يبحث عنه هل في اقطار الأرض من يخالفه كما لا يجوز له أن يحتج في مسألة بالإجماع إلا بعد البحث التام واذن يبطل الاحتجاج بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمجرد خلاف واحد من المجتهدين فيكون قول الواحد مبطلاً لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وموافقته محققة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا كان ذلك الواحد قد أخطأ صار خطأه مبطلاً لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا كله باطل بالضرورة فإنه إن قيل لا يحتج به إلا بعد العلم بالإجماع صارت

دلالة النصوص موقوفة على الاجماع وهو خلاف الاجماع وحيثئذ فلا يبقى
 للنصوص دلالة فان المعتبر انما هو الاجماع والنص عديم التأثير فان قيل
 يحتج به اذ لا يعلم وجود الخلاف فيكون قول واحد من الامة مبطلا لدلالة
 النص وهذا أيضا خلاف الاجماع وبطلانه معلوم بالاضطرار من دين الاسلام
 الخامس انه اما ان يشترط في شمول الخطاب اعتقاد جميع الامة للتحریم
 أو يكتفى باعتقاد العلماء فان كان الاول لم يجوز ان يستدل على التحريم باحاديث
 الوعيد حتي نعلم ان جميع الامة حتي الناشئين بالبوادی البعيدة والداخلين في
 الاسلام من المدة القريبة قد اعتقدوا ان هذا محرم وهذا لا يقوله مسلم بل
 ولا عاقل فان العلم بهذا الشرط متعذر. وان قيل يكتفى باعتقاد جميع العلماء
 قيل له انما اشترطت اجتماع العلماء حذرا من ان يشمل الوعيد لبعض المجتهدين وان
 كان مخطئا وهذا بعينه موجود فيمن لم يسمع دليل التحريم من العامة فان محذور
 شمول اللعنة لهذا كحذور شمول اللعنة لهذا ولا ينبغي من هذا الالتزام ان يقال ذلك
 من اكابر الامة وفضلاء الصديقين وهذا من اطراف الامة فان افتراقهما من هذا
 الوجه لا يمنع اشتراكهما في هذا الحكم فان الله سبحانه كما غفر للمجتهد اذا اخطأ
 غفر للجاهل اذا اخطأ ولم يمكنه التعلم بل المفسدة التي تحصل بفعل واحد من العامة
 محرما لم يعلم تحريمه ولم يمكنه معرفة تحريمه اقل بكثير من المفسدة التي تنشأ من
 احلال بعض الائمة لما قد حرمه الشارع وهو لم يعلم تحريمه ولم يمكنه معرفة تحريمه
 ولهذا قيل احذروا زلة العالم فانه اذا زل زل بزلة عالم قال ابن عباس رضى الله
 عنهما وبلى للعالم من الاتباع فاذا كان هذا معفو عنه مع عظم المفسدة الناشئة
 من فعله فلان يعفى عن الآخر مع خفة مفسدة فعله أولى. نعم يفترقان من
 وجه آخر وهو ان هذا اجتهد فقال باجتهاد وله من نشر العلم واحياء السنة

ما تنفمر فيه هذه المفسدة وقد فرق الله بينهما من هذا الوجه فاثاب المجتهد على اجتهاده واثاب العالم على علمه ثوابا لم يشركه فيه ذلك الجاهل فهما مشتركان في العفو مفترقان في الثواب ووقوع العقوبة علي غير المستحق ممتنع جليلا كان أو حقيرا فلا بد من اخراج هذا الممتنع من الحديث بطريق يشمل القسمين

السادس ان من أحاديث الوعيد ما هو نص في صورة الخلاف مثل لعنة المحلل له فان من العلماء من يقول ان هذا لا يأنم بحال فانه لم يكن ركنا في العقد الاول بحال حتى يقال لعن لاعتقاده وجوب الوفاء بالتحليل فمن اعتقد ان نكاح الاول صحيح وان بطل الشرط نازها تحل للثاني جرد الثاني عن الاثم بل وكذلك المحلل فانه اما ان يكون ملعونا على التحليل أو علي اعتقاده وجوب الوفاء بالشرط المقرون بالعقد فقط أو علي مجموعهما . فان كان الاول أو الثالث حصل الغرض . وان كان الثاني فهذا الاعتقاد هو الموجب للعنة سواء حصل هناك تحليل أو لم يحصل وحينئذ فيكون المذكور في الحديث ليس هو سبب اللعنة وسبب اللعنة لم يتعرض له وهذا باطل ثم هذا المعتقد وجوب الوفاء ان كان جاهلا فلا لعنة عليه وان كان عالما بانه لا يجب فمحال ان يعتقد الوجوب الا ان يكون سراغما للرسول صلى الله عليه وسلم فيكون كافرا فيعود معني الحديث الي لعنة الكفار والكفر لا اختصاص له بانكار هذا الحكم الجزئي دون غيره فان هذا بمنزلة من يقول لعن الله من كذب الرسول في حكمه بان شرط الطلاق في النكاح باطل . ثم هذا كلام عام عموما لفظيا ومعنويا وهو عموم مبتدأ ومثل هذا العموم لا يجوز حمله على الصور النادرة اذ الكلام يعود لكثرة وعيا كتأويل من تأول قوله ايما امرأة نكحت من

غير اذن وليها . على الكتابة

وبيان ندوره ان المسلم الجاهل لا يدخل في الحديث والمسلم العالم بان
هذا الشرط . لا يجب الوفاء به لا يشترطه معتقداً وجوب الوفاء به الا ان
يكون كافراً والكافر لا ينكح نكاح المسلمين الا ان يكون منافقاً وصدور
هذا النكاح على مثل هذا الوجه من اندر النادر . ولو قيل ان مثل
هذه الصورة لا يكاد يخطر ببال المتكلم لكان القائل صادقاً وقد ذكرنا
الدلائل الكثيرة في غير هذا الموضع على ان هذا الحديث قصد به المحلل
القاصد وان لم يشترط . وكذلك الوعيد الخاص من اللعنة والنار وغير ذلك
قد جاء منصوصاً في مواضع مع وجود الخلاف فيها مثل حديث ابن عباس
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله زوارات القبور
والمتخذين عليها المساجد والسرج قال الترمذي حديث حسن وزيارة النساء
رخص فيها بعضهم وكرهها بعضهم ولم يحرمها وحديث عقبة بن عامر رضي
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الذين يأتون النساء في محاشهن
وحديث انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجالب
مرزوق والمحتكر ملمون وقد تقدم حديث الثلاثة الذين لا يكلمهم الله ولا
ينظر اليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم وفيهم من منع فضل مائه وقد لعن
بائع الخمر وقد باعها بعض المتقدمين

وقد صح عنه من غير وجه انه قال من جر ازاره خيلاء لم ينظر الله اليه
يوم القيامة . وقال ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكيهم
ولهم عذاب اليم المسبل والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب مع ان طائفة
من الفقهاء يقولون ان الجر والاسبال للخيلاء مكروه غير محرم وكذلك قوله

صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والموصولة وهو من أصح الأحاديث وفي
وصل الشعر خلاف معروف. وكذلك قوله ان الذي يشرب في آنية الفضة
انما يجر جر في بطنه نار جهنم ومن العلماء من لم يحرم ذلك

السابع ان الموجب للعموم قائم والمعارض المذكور لا يصلح ان يكون
معارضاً لان غايته ان يقال حملة على صور الوفاق والخلاف يستلزم دخول
بعض من لا يستحق اللعن فيه فيقال اذا كان التخصيص على خلاف الاصل
فكثيره على خلاف الاصل فيستثنى من هذا العموم من كان معذوراً بجهل
أو اجتهاد أو تقليد مع ان الحكم شامل لغير المعذورين كما هو شامل لصور
الوفاق فان هذا التخصيص اقل فيكون أولى

الثامن انا اذا حملنا اللفظ على هذا كان قد تضمن ذكر سبب اللعن
ويبقى المستثنى قد تخلف الحكم عنه لمانع ولا شك ان من وعد وأوعد ليس
عليه ان يستثنى من تخلف الوعد أو الوعيد في حقه لمعارض فيكون الكلام
جارياً على منهج الصواب أما اذا جعلنا اللعن على فعل المجمع على تحريمه أو
سبب اللعن هو الاعتقاد المخالف للاجماع كان سبب اللعن غير مذكور في
الحديث مع ان ذلك العموم لا بد فيه من التخصيص أيضاً فاذا كان لا بد من
التخصيص على التقديرين فالترامه على الاول أولى لموافقة وجه الكلام
وخلوه عن الاضرار

التاسع ان الموجب لهذا انما هو نفي تناول اللعنة للمعذور وقد قدمنا
فيما مضى ان أحاديث الوعيد انما المقصود بها بيان أن ذلك الفعل سبب لتلك
اللعنة فيكون التقدير هذا الفعل سبب اللعن

فلو قيل هذا لم يلزم منه تحقق الحكم في حق كل شخص لكن يلزم منه

قيام السبب اذا لم يتبعه الحكم ولا محذور فيه وقد قررنا فيما مضى ان الذم لا يلحق المجتهد حتي انا نقول ان محلل الحرام أعظم اثما من فاعله ومع هذا فالمعذور معذور

فان قيل فمن المعاقب فان فاعل هذا الحرام اما مجتهد أو مقلد له وكلاهما خارج عن العقوبة

قلنا الجواب من وجود أحدها ان المقصود بيان أن هذا الفعل مقتض للعقوبة سواء وجد من يفعله أو لم يوجد فاذا فرض انه لا فاعل الا وقد انتفى فيه شرط العقوبة أو قد قام به ما يمنعها لم يقدح هذا في كونه محرما بل نعلم انه محرم ليجتنبه من يتبين له التحريم ويكون من رحمة الله بمن فعل قيام عذر له وهذا كما ان الصغائر محرمة وان كانت تقع مكفرة باجتناّب الكبائر وهذا شأن جميع المحرمات المختلف فيها فان تبين انها حرام وان كان قد يعذر من يفعلها مجتهدا أو مقلدا فان ذلك لا يمنعنا أن نعتقد تحريمها

الثاني ان بيان الحكم سبب لزوال الشبهة المانعة من لحوق العقاب فان العذر الحاصل بالاعتقاد ليس المقصود بقاءه بل المطلوب زواله بحسب الامكان ولولا هذا لما وجب بيان العلم ولما كان ترك الناس على جهلهم خيرا لهم ولما كان ترك دلائل المسائل المشتبهة خيرا من بيانها

الثالث ان بيان الحكم والوعيد سبب لثبات المجتنّب على اجتنابه ولولا ذلك لانتشر العمل بها

الرابع ان هذا العذر لا يكون عذرا الا مع العجز عن ازالته والا فتى أمكن الانسان معرفة الحق فقصر فيها لم يكن معذورا

الخامس انه قد يكون في الناس من يفعله غير مجتهد اجتهدا يبيحه ولا

مقلدا تقليدا يبيحه فهذا الضرب قد قام فيه سبب الوعيد من غير هذا المانع الخاص فيتعرض للوعيد ويلحقه إلا أن يقوم فيه مانع آخر من توبة أو حسنات ماحية أو غير ذلك ثم هذا مضطرب قد يحسب الانسان ان اجتهاده أو تقليده مبيح له أن يفعل ويكون مصيبا في ذلك تارة ومخطئا أخرى لكن متى تحري الحق ولم يصده عنه اتباع الهوى فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها

الماثر انه ان كان ابقاء هذه الاحاديث على مقتضياتها مستلزما لدخول بعض المجتهدين تحت الوعيد فكذلك اخراجها عن مقتضياتها مستلزم لدخول بعض المجتهدين تحت الوعيد واذا كان لازما على التقديرين بقي الحديث سالما عن المعارض فيجب العمل به

بيان ذلك ان كثيرا من الائمة صرحوا بأن فاعل الصورة المختلف فيها ملعون منهم عبد الله بن عمر رضى الله عنهما فانه سئل عن تزوجها ليحلها ولم تعلم بذلك المرأة ولا زوجها فقال هذا سفاح وليس بنكاح لعن الله المحلل والمحلل له وهذا محفوظ عنه من غير وجه وعن غيره منهم الامام أحمد بن حنبل فانه قال اذا أراد الاحلال فهو محلل وهو ملعون وهذا منقول عن جماعات من الائمة في صور كثيرة من صور الخلاف في الخمر والربا وغيرهما فان كانت اللعنة الشرعية وغيرها من الوعيد الذي جاء لم يتناول الا محل الوفاق فيكون هؤلاء قد لعنوا من لا يجوز لعنه فيستحقون من الوعيد الذي جاء في غير حديث مثل قوله صلى الله عليه وسلم لعن المسلم كقتله وقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابن مسعود رضى الله عنه سباب المسلم فسوق وقتاله كفر. متفق عليهما وعن أبي الدرداء رضى الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الطعانين واللعانين لا يكونون يوم القيامة شفعاء ولا شهداء. وعن أبي هريرة

رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي لصديق أن يكون لعانا رواها مسلم. وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس المؤمن بالطعان ولا باللعان ولا الفاحش ولا البذي رواه الترمذى وقال حديث حسن وفي أثر آخر مامن رجل يلعن شيئا ليس له بأهل الا حارت اللعنة عليه فهذا الوعيد الذى قد جاء في اللعن حتى قيل ان من لعن من ليس بأهل كان هو الملعون وان هذا اللعن فسوق وأنه مخرج عن الصديقية والشفاعة والشهادة يتناول من لعن من ليس بأهل فاذا لم يكن فاعل المختلف فيه داخلا في النص لم يكن أهلا فيكون لاعنه مستوجبا لهذا الوعيد فيكون أولئك المجتهدون الذين رأوا دخول عمل الخلاف في الحديث مستوجبين لهذا الوعيد فاذا كان المحذور ثابتا على تقدير اخراج محل الخلاف وتقدير بقائه علم انه ليس بمحذور ولا مانع من الاستدلال بالحديث وان كان المحذور ليس ثابتا على واحد من التقديرين فلا يلزم محذور ألينة وذلك انه اذا ثبت التلازم وعلم ان دخولهم على تقدير الوجود مستلزم لدخولهم على تقدير العدم فالثابت أحد الأمرين اما وجود الملزوم واللازم وهو دخولهم جميعا أو عدم اللازم والملزوم وهو عدم دخولهم جميعا لانه اذا وجد الملزوم وجد اللازم واذا عدم اللازم عدم الملزوم

وهذا القدر كاف في ابطال السؤال لكن الذي نعتقده ان الواقع عدم دخولهم على التقديرين على ما تقرر. وذلك ان الدخول تحت الوعيد مشروط بعدم العذر في الفعل واما المعذور عذرا شرعيا فلا يتناوله الوعيد بحال والمجتهد معذور بل مأجور فينتفي شرط الدخول في حقه فلا يكون داخلا سواء اعتقد بقاء الحديث على ظاهره أو ذلك خلافا يعذر فيه وهذا إلزام منجّم لا محيد

عنه الا الي وجه واحد وهو أن يقول السائل أنا أسلم ان من العلماء المجتهدين من يمتد دخول مورد الخلاف في نصوص الوعيد ويوعد على مورد الخلاف بناء على هذا الاعتقاد فيلعب مثلاً من فعل ذلك الفعل لكن هو مخطئ في هذا الاعتقاد خطأ يمدح فيه ويؤجر فلا يدخل في وعيد من لعن بغير حق لان ذلك الوعيد هو عندي محمول على لعن محرم بالاتفاق فمن لعن لعنناحرماً بالاتفاق تعرض للوعيد المذكور على اللعن واذا كان اللعن من موارد الاختلاف لم يدخل في أحاديث الوعيد كما ان الفعل المختلف في حله ولعن فاعله لا يدخل في أحاديث الوعيد فكما أخرج محل الخلاف من الوعيد الاول أخرج محل الخلاف من الوعيد الثاني واعتقد ان أحاديث الوعيد في كل الطرفين لم تشمل محل الخلاف لاني جواز الفعل ولا في جواز لعنة فاعله سواء اعتقد جواز الفعل أو عدم جوازه فاني على التقديرين لا أجوز لعنة فاعله ولا أجوز لعنة من لعن فاعله ولا اعتقد الفاعل ولا اللاعن داخلاً في حديث وعيد ولا أغلظ على اللاعن اغلاظ من يراه متعرضاً للوعيد بل لعنه لمن فعل المختلف فيه عندي من جملة مسائل الاجتهاد وأنا أعتقد خطاه في ذلك كما قد أعتقد خطأ المبيح فان المقالات في محل الخلاف ثلاثة. احدها القول بالجواز. والثاني القول بالتحريم ولحوق الوعيد. والثالث القول بالتحريم الخالي من هذا الوعيد الشديد

وانا قد اختار هذا القول الثالث لقيام الدليل على تحريم الفعل وعلى تحريم لعنة فاعل المختلف فيه مع اعتقادي ان الحديث الوارد في توعيد الفاعل وتوعيد اللاعن لم يشمل هاتين الصورتين فيقال للسائل ان جوزت أن تكون لعنة هذا الفاعل من مسائل الاجتهاد جاز أن يستدل عليها بالظاهر المنصوص فانه حينئذ لا أمان من ارادة محل الخلاف من حديث الوعيد والمقتضي لارادته

قائم فيجب العمل به وان لم يجوز أن يكون من مسائل الاجتهاد كان لعنه محرما تحريما قطعيا. ولا ريب ان من لعن مجتهدا لعنا محرما تحريما قطعيا كان داخلا في الوعيد الوارد للاعن وان كان متأولا لمن لعن بمض السلف الصالح فثبت ان الدور لازم سواء قطعت بتحريم لعنة فاعل المختلف فيه أو سوغت الاختلاف فيه وذلك الاعتقاد الذي ذكرته لا يدفع الاستدلال بنصوص الوعيد على التقديرين وهذا بين. ويقال له أيضا ليس مقصودنا بهذا الوجه تحقيق تناول الوعيد بمحل الخلاف وانما المقصود تحقيق الاستدلال بحديث الوعيد على محل الخلاف والحديث أفاد حكمين التحريم والوعيد وما ذكرته انما يتعرض لنفي دلالة على الوعيد فقط والمقصود هنا انما هو بيان دلالة على التحريم فاذا التزمت ان الاحاديث المتوعدة للاعن لا تتناول لعنا مختلفا فيه لم يبق في اللعن المختلف فيه دليل على تحريمه وما نحن فيه من اللعن المختلف فيه كما تقدم فاذا لم يكن حراما كان جائزا أو يقال فاذا لم يقم دليل على تحريمه لم يحز اعتقاد تحريمه والمقتضي لجوازه قائم وهي الاحاديث اللاعنة لمن فعل هذا وقد اختلف العلماء في جواز لعنته ولا دليل على تحريم لعنته على هذا التقدير فيجب العمل بالدليل المقتضي لجواز لعنته السالم عن المعارض وهذا يبطل السؤال فقد دار الامر على السائل من جهة أخرى وانما جاء هذا الدور الآخر لان عامة النصوص المحرمة للعن متضمنة للوعيد فان لم يحز الاستدلال بنصوص الوعيد على محل الخلاف لم يحز الاستدلال بها على لعن مختلف فيه كما تقدم

ولو قال انا استدلل على تحريم هذه اللعنة بالاجماع قيل له الاجماع منعقد على تحريم لعنة معين من أهل الفضل أما لعنة الموصوف فقد عرفت الخلاف

فيه وقد تقدم ان لعنة الموصوف لا تستلزم اصابة كل واحد من فراده الا اذا وجدت الشروط وارتفعت الموانع وليس الامر كذلك. ويقال له ايضا كل ما تقدم من الادلة الدالة على منع حمل هذه الاحاديث على محل الوفاق ترد هنا وهي تبطل هذا السؤال هنا كما أبطلت أصل السؤال وليس هذا من باب جمل الدليل مقدمة من مقدمات دليل آخر حتي يقال هذا مع التطويل انما هو دليل واحد اذ المقصود منه انا نين ان المحذور الذي ظنوه هو لازم على التقديرين فلا يكون محذورا فيكون دليل واحد قد دل على ارادة محل الخلاف من النصوص وعلى انه لا محذور في ذلك وليس بمستنكر ان يكون الدليل على مطلوب مقدمة في دليل مطلوب آخر وان كان المطلوبان متلازمين

الحادي عشر ان العلماء متفقون على وجوب العمل باحاديث الوعيد فيما اقتضته من التحريم فانما خالف بعضهم في العمل باحاديث الوعيد خاصة فاما في التحريم فليس فيه خلاف معتد محاسب وما زال العلماء من الصحابة والتابعين والفقهاء بعدهم رضى الله عنهم اجمعين في خطبهم وكتابهم يحتجون بها في موارد الخلاف وغيره بل اذا كان في الحديث وعيد كان ذلك ابلغ في اقتضاء التحريم على ما تفرقه القلوب وقد تقدم ايضا التنبيه على رجحان قول من يعمل بها في الحكم واعتقاد الوعيد وانه قول الجمهور وعلى هذا فلا يقبل سؤال يخالف الجماعة

الثاني عشر ان نصوص الوعيد من الكتاب والسنة كثيرة جدا والقول بموجبها واجب على وجه العموم والاطلاق من غير ان يمين شخص من الاشخاص فيقال هذا ملعون ومغضوب عليه أو مستحق للنار لا سيما ان كان

لذلك الشخص فضائل وحسنات فان من سوي الانبياء يجوز عليهم الصغائر والكبائر مع امكان ان يكون ذلك الشخص صديقاً أو شهيداً أو صالحاً لما تقدم أن موجب الذنب يتخلف عنه بتوبة أو استغفار أو حسنات ماحية أو مصائب مكفرة أو شفاعاة أو لحض مشيئته ورحمته فاذا قلنا بموجب قوله تعالى « ان الذين يأكلون أموال اليتامي ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً » وقوله تعالى « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالداً فيها وله عذاب مهين » وقوله تعالى « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيماً ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله يسيراً » الى غير ذلك من آيات الوعيد أو قلنا بموجب قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله من شرب الخمر أو عق والديه أو من غير منار الارض أو لعن الله السارق أو لعن الله آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكتابه أو لعن الله لاوى الصدقة والمعتدى فيها أو من أحدث في المدينة حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين أو من جرازاره بطراً لم ينظر الله اليه يوم القيامة أو لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر ومن غشنا فليس منا أو من ادعى الى غير أبيه أو تولى غير مواليه فالجنة عليه حرام أو من حلف على يمين كاذبة ليقطع بها مال امرء مسلم لقي الله وهو عليه غضبان أو من استحل مال امرء مسلم بيمين كاذبة فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة أو لا يدخل الجنة قاطع الى غير ذلك من أحاديث الوعيد لم يجوز ان نعين شخصاً ممن فعل بعض هذه الافعال ونقول هذا المعين قد اصابه هذا الوعيد لا مكان التوبة وغيرها من مستقطات العقوبة ولم يجوز ان نقول هذا

يستلزم لعن المسلمين ولعن أمة محمد صلى الله عليه وسلم أو لعن الصديقين أو الصالحين لانه يقال الصديق والصالح متى صدرت منه بعض هذه الافعال فلا بد من مانع يمنع لحوق الوعيد به مع قيام سببه ففعل هذه الامور ممن يحسب انها مباحة باجتهاد أو تقليد أو نحو ذلك غايته ان يكون نوعا من أنواع الصديقين الذين امتنع لحوق الوعيد بهم لمانع كما امتنع لحوق الوعيد به لتوبة أو حسنات ماحية أو غير ذلك

واعلم أن هذه السبيل هي التي يجب سلوكها فان ما سواها طريقان خبيثان أحدهما القول بلحوق الوعيد لكل فرد من الافراد بعينه ودعوى ان هذا عمل بموجب النصوص وهذا أقبح من قول الخوارج المكفرين بالذنوب والمعتزلة وغيرهم وفساده معلوم بالاضطرار وأدلتته معلومة في غير هذا الموضع. الثاني ترك القول والعمل بموجب أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ظنا أن القول بموجبها مستلزم للطعن فيما خالفها وهذا الترك يجر الى الضلال واللاحق بأهل الكتابين الذين اتخذوا أجبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يعبدوهم ولكن أحلوا لهم الحرام فاتبعوهم وحرّموا عليهم الحلال فاتبعوهم ويفضى الى طاعة المخلوق في معصية الخالق ويفضى الى قبح العاقبة وسوء التأويل المفهوم من خوى قوله تعالى «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا»

ثم ان العلماء يختلفون كثيرا فان كان كل خبر فيه تغليظ خالفه مخالف ترك القول بما فيه من التغليظ أو ترك العمل به مطلقا لزم من هذا من

المحذور ما هو أعظم من ان يوصف من الكفر والمروق من الدين وان لم يكن المحذور من هذا أعظم من الذي قبله لم يكن دونه فلا بد أن تؤمن بالكتاب وتنبع ما أنزل انينا من ربنا جميعه ولا تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض وتلين قلوبنا لا تباع بعض السنة وتفر عن قبول بعضها بحسب المادات والا هواء فان هذا خروج عن الصراط المستقيم الى صراط المفضوب عليهم والضالين

والله يوفقنا لما يحبه ويرضاه من القول والعمل في خير وعافية لنا
ولجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا
محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين . وأصحابه
المتتبعين . وأزواجه أمهات المؤمنين . والتابعين
لهم باحسان الى يوم الدين
وسلم تسليما
كثيرا

وكان تمام طبعه يوم الاحد الموافق ١٧ رجب المبارك
من شهور سنة ١٣١٨ هجرية



